ورقة عمل
التغيّرات المناخيّة وأثرها على حقوق الطّفل

د. بسّام عيشة
خبير دولي استشاري في مجال حقوق الطّفل

مقدمة للمنتدى العربي للمناخ
- النسخة الأولى -
تحت شعار "معًا لتعزيز إسهام المجتمع المدني في العمل المناخي"
القاهرة- 2 و3 أكتوبر/تشرين أول 2022

مدخل تمهيدي

1- شهدت العديد من دول المنطقة والعالم خلال إعدادنا هذه الورقة (شهر أغسطس/آب/ أوت) موجات حرٍّ وحرائق غابات وفيضانات سجّلت مستويات قياسيّة تنذِر بوصول أزمة المناخ إلى مستوياتٍ خطيرة؛ ففي السّودان لقي "52 شخصًا حتفهم وأُصيب 25 آخرون منذ بداية موسم الأمطار، وأكثر الولايات تضرّرًا كانت وسط دارفور (38,390 نسمة) وجنوبه (28,730) وغربه (15,500) والنيل (15,720) والنيل الأبيض (13,920)، كما تأثرت مقاطعات أخرى، كغرب كردفان (5,860 نسمة) وجنوبه (5,770) وشماله (4,410) وشرقه (3,650) وسنار (3,160). ومقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021، فقد تضاعف عدد السكان والمحليات المتضررة، كما تضررت المباني العامة والشركات والأراضي الزراعية، ودمّرت الأمطار الغزيرة والفيضانات حوالي 8,900 منزل، وألحقت أضرارًا بـ 20,600 منزل في 12 ولاية. بالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بأن الفيضانات أثرت على 238 مرفقًا صحّيًّا، كما تضرّر أو جُرف 1,560 مصدرًا للمياه وأكثر من 1,500 مرحاض. وخلال بقية هذا العام، قد يتأثر أكثر من 460,000 شخصًا بالفيضانات[1]. وأعلنت السلطات السودانية (الأربعاء 2022/08/20) عن ارتفاع الحصيلة الرسمية لضحايا الفيضانات والسيول التي تجتاح البلاد منذ أيام إلى 77 قتيلًا. وبحسب بيان للدفاع المدني، تهدّم 12551 منزلًا بشكل كامل، و20751 منزلًا بشكل جزئي. كما أصيب أكثر من 30 شخصًا جرّاء السيول. وقدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية "أوتشا" أنّ حوالي 38 ألف شخص في كل أنحاء السودان تضرّروا من الأمطار والفيضانات منذ بداية موسمها[2].

2- وفي الجزائر قضى 26 شخصًا، وأُصيب العشرات بجروح في حرائق غابات ضربت 14 منطقة في الشمال، وكان قد اندلع 106 حرائق في البلاد خلال شهر أغسطس، وكان صيف العام 2021 الأكثر تسجيلًا لعدد القتلى جرّاء الحرائق؛ حيث لقي 90 شخصًا على الأقل حتفهم إثر حرائق غابات ضربت شمال البلاد، وأتت على أكثر من 100 ألف هكتار من الغابات العام الماضي.[3]

---

[1] - https://news.un.org/ar/story/2022/08/1109062

[2] https://www.alarabiya.net/arab-and-world/sudan/2022/08/17/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%89-77-%D9%82%D8%AA%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%8B

[3] - https://www.alarabiya.net/north-africa/2022/08/18/37-%D8%AC%D8%AB%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%AD%D9%85%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%82-

3- كما أتت الحرائق في المغرب، التي تزامنت مع موجات حرّ شديدة، على ما يقارب 10300 هكتار في عدّة غابات شمال البلاد، بحسب تقديرات رسمية، كما شهد المغرب في السنوات الأخيرة اندلاع حرائق غابات خلال الصيف بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وتفاقمت النيران هذا العام بفعل جفاف استثنائي أثار إجهادًا مائيًّا[4].

4- ولم تسلم دول أوروبّا من الحرائق والجفاف؛ حيث جفّت أنهار وتم إرسال خزّانات مياه إلى عدد من القرى الصغيرة بعد أن جفّت خزاناتها الخاصة في المملكة المتّحدة، كما أدّى الجوّ الجاف إلى زيادة في عدد حرائق الغابات التي أدّت بدورها إلى إجهاد خدمات الإطفاء وعرّضت المواطنين للخطر.

ورُصد انخفاض مستوى المياه في عدّة نقاط بنهر أفون (120 كيلومترًا) الذي يُعَدّ من أهم مصادر المياه غربي بريطانيا. كما رُصد شبه جفاف لمياه النهر في منطقتي بريستول وكليفتون[5] .

ويتنبأ تقرير نشره برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في وقت سابق من العام الحالي بارتفاع عالمي في "الحرائق المتطرّفة" يصل إلى 14 في المائة بحلول عام 2030، و50 في المائة بحلول نهاية القرن[6].

5- باتت التغيّرات المناخيّة اليوم أمرًا واقعًا وملموسًا بما تتركه من آثار كارثيّة على المجتمعات في جميع أنحاء العالم وإن بتفاوت ملحوظ ما بين الغنيّة منها والفقيرة، وقد أدّت فيما أدّت إليه إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الدّول، وإلى تعرّض العديد من البلدان للحرائق والفيضانات والعواصف الرّملية والترابية والتصحّر والجفاف والارتفاعات القياسيّة في درجات الحرارة وفي منسوب سطح البحر، وهو ما شكّل تهديدًا كبيرًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة وزيادة آثار المخاطر الطبيعية على السكان فيها، ودفعت الناس في بعض البلدان الفقيرة إلى الخروج من ديارهم، وعرقلت إنتاج الأغذية وإمداداتها في أغلبها، وزادت من حدّة الأمراض وسوء التغذية، وأضعفت خدمات الرعاية الصحّية.

6- لم يَعُد خافيًا على أحد التّأثيرات الخطيرة للتغيّرات المناخية على حقوق الإنسان؛ حيث نبّه مجلس حقوق الإنسان منذ عام 2008 بقراره (07/23) إلى تأثير التغيّرات المناخية وتهديدها

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF-

[4]- المصدر السّابق.

[5] -
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%81%D8%A7%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9/2659973

[6] - https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-62206616

الفوري والبعيد المدى على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، بل وحتّى على بقاء بعض الشعوب، مواصلًا إصدار القرارات التي تسلّط الضّوء على تأثير التغيّرات المناخية على حقوق الإنسان، والتي تدعو إلى ضرورة اتّخاذ التّدابير الكفيلة بالحدّ من تلك الآثار، وبوقف مسبّبات تلك التغيّرات المناخية، والدعوة إلى التضامن الدّولي لمواجهة هذه الآفة.

7- وقد أجمعت الدراسات والأبحاث المتخصّصة على أنّ التغيّرات المناخية تترك آثارًا وخيمةً على حقوق الإنسان، تختلف وطأتها من حق إلى آخر، ومن مجموعة بشرية إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، وهي على الأطفال أشدّ منها على الكهول، وعلى المشرّدين أشدّ منها على البقية، وعلى الفقراء والمهمّشين أشدّ منها على الأغنياء والمترفين، وعلى أوروبّا وأمريكا الشّمالية أقلّ شدّة منها على أفريقيا أو آسيا.

8- التغيّرات المناخية التي تفضي إلى تغيّر في تكوين الغلاف الجوّي العالمي (كما تعرّفها اتّفاقيّة الأمم المتحدة الإطارية لتغيّر المناخ – 1992)، التي تسبّب الظّواهر المتطرّفة للطّقس والفيضانات، والسّيول والأعاصير، وارتفاع منسوب سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة، والجفاف والتصّحر، والتّلوّث البيئي وتلوّث الهواء، ونقص المياه، وتدهور التربة وإنتاج الغذاء؛ تترك آثارًا سلبيّة مباشرة على حقوق الطّفل، كالحقّ في الحياة والبقاء والنّماء، والحقّ في الصحّة، والحق في الغذاء، والحقّ في المياه الصّالحة للشّرب، والحق في السّكن اللائق، والحقّ في التّعليم... إلخ.

9- للتغيّرات المناخية تأثيرات إضافيّة غير مباشرة أيضًا على حقوق الطّفل؛ حيث تضعه في وضعيّات تُنتهَك فيها حقوقه، أو تُهدّد فيها حياته أو بقاؤه أو نماؤه، كوضعيّات النّزوح والتشرّد واللّجوء التي باتت تعرف باللّجوء المناخي، بل وحتّى النّزاعات والصّراعات المسلّحة الناجمة عنها، ناهيك عن الفقر والجوع وانهيار الأنظمة الاجتماعية والبطالة.

10- ورغم أنّ التغيّرات المناخيّة قد تحدث نتيجة لعوامل طبيعيّة، فإنّ كافة الوثائق والتقارير والدراسات العلمية تؤكد على أنّ النسبة الكبيرة من تلك التغيّرات ترجع بالأساس إلى الأنشطة البشرية، أي إنّ التغيّرات المناخية سببها البشر أنفسهم، ومن هنا تأتي مسئولية الدّول في الحدّ من تلك الأنشطة، انطلاقًا من التزاماتها الدّولية بموجب الاتفاقيات الدّولية ذات الصّلة باتّخاذ الإجراءات والتّدابير الكفيلة بالحدّ من تأثير الأنشطة البشريّة على التغيّرات المناخية التي تؤدّي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والأطفال خاصّة، في إطار التزامها الدّولي التّعاقدي بحماية حقوق الأطفال من أيّ اعتداء عليها من أيّ طرف آخر، وبواجب ردع تلك الانتهاكات ووقفها.

11- خلاصة القول: أنّ للتغيّرات المناخيّة آثارًا مباشرة ووخيمة تهدّد حياة الأطفال وبقاءهم ونماءهم، بشكل فوري ومباشر وأخرى بشكل غير مباشر أيضًا، بل إنها باتت تشكل قضيّة وجود بالنسبة إلى شريحة واسعة من الأطفال، خاصّة الذين يعيشون في وضعيّات هشّة، الأمر الذي دفع منظمة الأمم المتّحدة للطّفولة إلى وصف "أزمة المناخ بأنها أزمة حقوق الطّفل."

وستسلّط فقرات هذه الورقة الضوء على تأثير التغيّرات المناخية على حقوق الطّفل عامّة، وحقوقه في الحياة والبقاء والنّماء والصحّة والغذاء وجودة الحياة والتعليم خاصّة، مع الإشارة إلى الأطفال في وضعيّات صعبة وهشّة، كالأطفال العاملين في ظل ظروف مناخيّة قاسية، والأطفال اللاجئين في المخيّمات والأطفال ذوي الإعاقة، ومسئوليّة الدّول في اتّخاذ تدابير تعزيز قدراتهم على الصّمود، والتكيّف مع التداعيات المناخيّة التي لم يَعُد من الممكن تجنّبها، ثم بعض التّوصيات ذات الصّلة، مستخدمِين في ذلك المنهج الوصفي والتّحليلي لعدد من المراجع الدّوليّة، كاتّفاقيّة حقوق الطّفل، واتّفاقيّة الأمم المتّحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ وتوابعها، ولعدد من التّقارير الدّولية ذات الصّلة، وخاصة تقارير اليونيسف، والمفوّضيّة السّامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحّة العالمية، والهيئة الحكوميّة الدّوليّة المعنيّة بتغيّر المناخ، إلى جانب عدد من البيانات والإعلانات والأخبار الصحفيّة.

تحديد المفاهيم:

12- الطفل –كما تعرّفه اتّفاقيّة حقوق الطّفل[7]– هو: "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه"[8].

13- التغيّر المناخي –حسب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ[9]– "يعني تغيّرًا في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغيّر في تكوين الغلاف الجوّي العالمي، والذي يلاحَظ –بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ– على مدى فترات زمنية متماثلة"[10].

14- الآثار الضارّة لتغيّر المناخ، ونعني بذلك: "التغيّرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جرّاء تغيّر المناخ، والتي لها آثار ضارّة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية والمسيّرة، أو على عمل النظم الاجتماعية – الاقتصادية، أو على صحّة الإنسان ورفاهه"[11].

---

[7]- اتفاقية حقوق الطّفل أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 بموجب قرارها رقم 25/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، تاريخ بدء النفاذ: 2 أيلول/سبتمبر 1990، وفقًا للمادة 49. وقد صادقت عليها جميع دول العالم ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية.

[8]- المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطّفل.

[9]- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وقعت عليها 154 دولة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف باسم قمة الأرض، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في الفترة ما بين 3-14 يونيو 1992. وأُنشئت أمانة مقرها في بون ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1994. وكان بروتوكول كيوتو، الموقع عام 1997 والمعمول به منذ 2005 حتى 2020، أول تنفيذ للتدابير المتخذة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. استبدل بروتوكول كيوتو باتفاقية باريس، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2016. ومنذ عام 2020، بلغ عدد الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 197 طرفًا.

[10]- الفقرة (2) من المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

[11]- الفقرة (1) من المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

15- المخاطر والصّدمات والضغوط المناخيّة والبيئيّة الأكثر تأثيرًا على الأطفال -كما حدّدتها اليونيسف- هي: "ندرة المياه، وفيضانات الأنهار، والفيضانات السّاحليّة، والأعاصير الاستوائيّة، والأمراض المحمولة بالنّواقل، وموجات الحرارة، وتلوّث الهواء، وتلوّث التّربة والمياه"[12].

16- هشاشة الأطفال مؤشّر لتقييم وضع الأطفال يعتمد على مجموعة بيانات حول: "صحّة الطّفل وتغذيته، والتّعليم، والمياه والصّرف الصحّي والنّظافة الصحّية، والفقر ومواد التّواصل والحماية الاجتماعية"[13].

حجم المشكلة:

17- تقرير اليونيسف "أزمة المناخ أزمة في حقوق الطّفل"[14] هو أوّل محاولة علميّة وإحصائيّة للتصدّي لتقدير حجم التأثيرات المناخيّة على حقوق الطّفل؛ حيث يستخدم بيانات جغرافية عالية الدقّة ليستعرض بالضّبط عدد الأطفال الذين يعيشون في مناطق تواجه مخاطر مناخية وبيئية متعدّدة ومتداخلة، ويربطها ببيانات عن توفّر جودة الخدمات الأساسيّة، كالرّعاية الصحيّة والتّعليم والمياه والصّرف الصحّي، بما يعطي فكرة حقيقيّة عن تأثير أزمة المناخ على الأطفال. ويصنّف هذا التقرير البلدان التي يواجه أطفالها أشدّ المخاطر بسبب تغيّر المناخ والتدهور البيئي وفق مؤشّر "مخاطر المناخ على الأطفال" الذي تمّ تصميمه بالاعتماد على ركيزتين؛ الأولى "المخاطر والصّدمات والضّغوط المناخيّة والبيئيّة"، والثانية "هشاشة الأطفال". ويجمع المؤشّر بين 57 متغيّرًا لقياس المخاطر في جميع البلدان والمناطق.

18- ويكشف التّقرير أنّ نحو مليار طفل -أي حوالي نصف أطفال العالم البالغ عددهم 2.2 مليار طفل- يعيشون في أحد البلدان الـ 33 المصنّفة على أنها "مرتفعة المخاطر للغاية". ويواجه هؤلاء الأطفال مزيجًا قاتلًا من التعرّض للصّدمات المناخية والبيئية المتعدّدة، مع قابليّة مرتفعة للتأثر بها بسبب عدم كفاية الخدمات الأساسية، مثل المياه والصّرف الصحّي والرعاية الصحّية والتعليم. وتعكس النتائج عدد الأطفال المتأثرين حاليًّا، ومن المرجح أن تتفاقم هذه الأعداد مع تسارع آثار تغيّر المناخ[15].

19- حيث يتعرّض جميع أطفال الأرض تقريبًا (أكثر من 99%) لواحد على الأقل من تلك المخاطر أو الصّدمات أو الضّغوط المناخيّة البيئيّة، ويتعرّض 2.2 مليار طفل لاثنين على الأقل

[12]- "أزمة المناخ، أزمة في حقوق الطّفل" – الإصدار المختصر- تقرير صدر عن اليونيسف عشيّة مؤتمر الأمم المتّحدة لتغير المناخ في غلاسكو في تشرين الثاني نوفمبر 2021. ص12. https://www.unicef.org/reports/climate-crisis-child-rights-crisis

[13]- المصدر السابق – ص12.

[14]- المصدر السابق- ص 12 و13.

[15]- المصدر السابق – ص8.

منها، و1.7 مليار طفل لثلاثة على الأقل منها، كما يتعرّض 850 مليون طفل لأربعة على الأقل منها، و330 مليون طفل يتعرّضون لخمسة على الأقل منها، و80 مليون طفل لستة على الأقل منها[16].

20- وحسب مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال باعتماد الرّكيزتين معًا (أي الصدمات المناخية وهشاشة الأطفال) تحتل الصّومال المرتبة 1 عربيًّا و4 عالميًّا من بين 163 بلدًا يصنّفها المؤشر، ويحتلّ جنوب السّودان المرتبة 2 عربيًّا و7 عالميًّا، والسودان المرتبة 3 عربيًّا و15 عالميًّا، واليمن المرتبة 4 عربيًّا و26 عالميًّا، ويوضّح الجدول رقم (1) الموالي ترتيب بلدان المنطقة العربية التي يواجه أطفالها أشد المخاطر بسبب تغيّر المناخ والتدهور البيئي.

جدول رقم (1) ترتيب بلدان المنطقة العربيّة حسب مؤشّر مخاطر المناخ على الأطفال[17]

الترتيب في المنطقة	الدّولة	مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال	الترتيب العالمي
1	الصّومال	**8.4**	**4**
2	جنوب السّودان	**8.2**	**7**
3	السّودان	**7.6**	**15**
4	اليمن	**7.4**	**26**
5	موريتانيا	**6.7**	**40**
6	مصر	**5.6**	**58**
7	العراق	**5.4**	**61**
8	المغرب	**5.4**	**61**
9	سوريا	**4.8**	**84**
10	السّعوديّة	**4.7**	**88**
11	الجزائر	**4.6**	**90**
12	الأردن	**4.5**	**94**
13	ليبيا	**4.4**	**97**
14	عُمان	**4.4**	**97**
15	الإمارات	**4.3**	**100**
16	دولة فلسطين	**3.8**	**111**
17	لبنان	**3.6**	**121**
18	تونس	**3.6**	**121**

[16]- المصدر السّابق – ص8.

[17]- تمّ استخراجه من الجدول رقم 1 الخاص بالبلدان التي يواجه أطفالها أشد المخاطر بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي – الإصدار المختصر لتقرير "أزمة المناخ، أزمة في حقوق الطّفل" – مصدر سابق– ص 14 إلى 16.

19	الكويت	**3.3**	**128**
20	البحرين	**3.1**	**133**
21	قطر	**3.1**	**133**

21- وحسب الرّكيزة الأولى لمؤشر مخاطر المناخ على الأطفال المشار إليه سابقًا، تصنّف البلدان حسب شدّة الصدمات والضّغوطات المناخيّة والبيئية فقط (ندرة المياه، وفيضانات الأنهار، والفيضانات السّاحليّة، والأعاصير الاستوائيّة، والأمراض المحمولة بالنّواقل، وموجات الحرارة، وتلوّث الهواء، وتلوّث التّربة والمياه)، إلى مناطق ذات خطورة عالية جدًّا ،وخطورة عالية ،وخطورة متوسّطة ،وخطورة منخفضة ،وخطورة منخفضة جدًّا. وتقع أغلب الدّول العربية تبعًا لهذا المؤشّر في المناطق ذات الخطورة العالية، ما عدا دولتين تقعان في المناطق ذات الخطورة المتوسّطة، وهي تونس وسوريا[18]. ويبيّن الجدول رقم (2) الموالي ترتيب بلدان المنطقة حسب هذا المؤشّر، مع ملاحظة أنّ ترتيب البلدان قد اختلف تبعًا له كما يظهر في الجدول؛ حيث أصبحت مصر تحتلّ المرتبة الأولى من حيث خطورة تلك العوامل بعد أن كانت تحتل المرتبة السادسة حسب مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال، وكذلك العراق في المرتبة الرابعة، بعد أن كانت في المرتبة السابعة، والمغرب في المرتبة الخامسة بعد أن كانت في المرتبة الثامنة، واحتلّت جنوب السودان المرتبة السابعة بعد أن كانت في المرتبة الثانية حسب مؤشر مخاطر المناخ.

جدول رقم (2) ترتيب بلدان المنطقة العربيّة حسب خطورة العوامل المناخيّة والبيئيّة[19]

الترتيب في المنطقة	الدّولة	خطورة العوامل المناخية والبيئية	مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال	الترتيب العالمي	الترتيب في المنطقة حسب مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال
1	مصر	**7.3**	**5.6**	**58**	**6**
2	الصّومال	**7.0**	**8.4**	**4**	**1**
3	اليمن	**7.0**	**7.4**	**26**	**4**
4	العراق	**7.0**	**5.4**	**61**	**7**
5	المغرب	**7.0**	**5.4**	**61**	**8**
6	السّودان	**6.9**	**7.6**	**15**	**3**

[18]- المصدر السّابق – ص17.

[19]- تمّ استخراجه من الجدول رقم 1 الخاص بالبلدان التي يواجه أطفالها أشد المخاطر بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي – الإصدار المختصر لتقرير "أزمة المناخ، أزمة في حقوق الطّفل" – مصدر سابق– ص 14 إلى 16.

7	جنوب السّودان	6.8	6.8	7	2
8	السّعوديّة	6.8	4.7	88	10
9	الجزائر	6.2	4.6	90	11
10	عُمان	6.2	4.4	97	14
11	موريتانيا	6.1	6.7	40	5
12	الإمارات	6.0	4.3	100	15
13	الأردن	5.5	4.5	94	12
14	ليبيا	5.5	4.4	97	13
15	سوريا	5.3	4.8	84	9
16	دولة فلسطين	5.1	3.8	111	16
17	الكويت	4.6	3.3	128	19
18	تونس	4.5	3.6	121	18
19	لبنان	4.4	3.6	121	17
20	قطر	4.1	3.1	133	21
21	البحرين	3.9	3.1	133	20

22- وحسب الرّكيزة الثّانية لمؤشّر مخاطر المناخ على الأطفال (هشاشة وضع الأطفال)، التي تعتمد على 4 مؤشّرات – وهي: "صحّة الطّفل وتغذيته، والتّعليم، والمياه والصّرف الصحّي والنّظافة الصحّية، والفقر ومواد التّواصل والحماية الاجتماعية" – في تصنيف البلدان، حافظت البلدان الخمسة الأولى على ترتيبها كأكثر البلدان التي يعاني أطفالها من وضعيّات الهشاشة، وتغيّر ترتيب بقية البلدان كما يظهر في الجدول رقم (3)؛ حيث تراجعت سوريا 3 مراتب لتحتل المرتبة 6، والأردن تراجعت خمس مراتب لتحتل المرتبة 7، وليبيا 4 مراتب لتحتل المرتبة التاسعة.

جدول رقم (3) ترتيب بلدان المنطقة العربيّة حسب شدّة هشاشة الأطفال[20]

[20]- تمّ استخراجه من الجدول رقم 1 الخاص بالبلدان التي يواجه أطفالها أشد المخاطر بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي – الإصدار المختصر لتقرير "أزمة المناخ، أزمة في حقوق الطّفل" – مصدر سابق– ص 14 إلى 16.

الترتيب في المنطقة	الدّولة	هشاشة الأطفال	مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال	الترتيب العالمي	الترتيب في المنطقة حسب مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال
1	الصّومال	9.3	8.4	4	1
2	جنوب السّودان	9.2	8.2	7	2
3	السّودان	8.2	7.6	15	3
4	اليمن	7.8	7.4	26	4
5	موريتانيا	7.2	6.7	40	5
6	سوريا	4.2	4.8	84	9
7	الأردن	3.4	4.5	94	12
8	المغرب	3.3	5.4	61	8
9	ليبيا	3.2	4.4	97	13
10	العراق	3.1	5.4	61	7
11	مصر	3.0	5.6	58	6
12	لبنان	2.7	3.6	121	17
13	الجزائر	2.6	4.6	90	6
14	تونس	2.5	3.6	121	18
15	دولة فلسطين	2.3	3.8	111	16
16	البحرين	2.3	3.1	133	20
17	الإمارات	2.0	4.3	100	15
18	الكويت	1.8	3.3	128	19
19	السّعوديّة	1.7	4.7	88	10
20	عُمان	1.9	4.4	97	14
21	قطر	1.9	3.1	133	21

23- ويظهر الجدول رقم (4) تصنيف البلدان العربيّة وفق مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال بجمع الرّكيزتين معًا في جدول واحد؛ حيث يمكن الاستنتاج أنّ البلدان التي لديها خدمات جيّدة أو مقبولة في مجالات صحّة الطّفل وتغذيته، والتّعليم، والمياه والصّرف الصحّي والنّظافة الصحّية، والحماية الاجتماعية وبرامج مكافحة الفقر، وتوفّر حزمة من مواد التواصل وتنوّعها وإتاحتها؛ يكون تأثير شدّة الصّدمات والضّغوطات المناخيّة والبيئية على الأطفال فيها أقلّ وطأة من البلدان التي تفتقر لتلك الخدمات، وهو ما يؤكّد أهميّة التزام الدّول باتّخاذ تدابير ملموسة لتطبيق أحكام حقوق

الطّفل واحترامها وحمايتها وفقًا للمعايير الدّوليّة المضمّنة في اتفاقية حقوق الطّفل وبقية الأدوات الدّولية ذات الصّلة.

جدول رقم (4) تصنيف بلدان المنطقة العربيّة وفق مؤشّر مخاطر المناخ على الأطفال[21]

الترتيب في المنطقة	الدّولة	الترتيب العالمي	العوامل المناخية والبيئية	هشاشة الأطفال	مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال
1	الصّومال	**4**	**7.0**	**9.3**	**8.4**
2	جنوب السّودان	**7**	**6.8**	**9.2**	**6.8**
3	السّودان	**15**	**6.9**	**8.2**	**7.6**
4	اليمن	**26**	**7.0**	**7.8**	**7.4**
5	موريتانيا	**40**	**6.1**	**7.2**	**6.7**
6	مصر	**58**	**7.3**	**3.0**	**5.6**
7	العراق	**61**	**7.0**	**3.1**	**5.4**
8	المغرب	**61**	**7.0**	**3.3**	**5.4**
9	سوريا	**84**	**5.3**	**4.2**	**4.8**
10	السّعوديّة	**88**	**6.8**	**1.7**	**4.7**
11	الجزائر	**90**	**6.2**	**2.6**	**4.6**
12	الأردن	**94**	**5.5**	**3.4**	**4.5**
13	ليبيا	**97**	**5.5**	**3.2**	**4.4**
14	عُمان	**97**	**6.2**	**1.9**	**4.4**
15	الإمارات	**100**	**6.0**	**2.0**	**4.3**
16	دولة فلسطين	**111**	**5.1**	**2.3**	**3.8**
17	لبنان	**121**	**4.4**	**2.7**	**3.6**
18	تونس	**121**	**4.5**	**2.5**	**3.6**
19	الكويت	**128**	**4.6**	**1.8**	**3.3**
20	البحرين	**133**	**3.9**	**2.3**	**3.1**
21	قطر	**133**	**4.1**	**1.9**	**3.1**

الإنصاف والعدالة

[21]- تمّ استخراجه من الجدول رقم 1 الخاص بالبلدان التي يواجه أطفالها أشد المخاطر بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي – الإصدار المختصر لتقرير "أزمة المناخ، أزمة في حقوق الطّفل" – مصدر سابق– ص 14 إلى 16.

24- دون أن نغفل أنّ جلّ أسباب الصّدمات والضّغوطات المناخيّة والبيئية تخرج عن نطاق سيطرة أغلب بلدان المنطقة التي تشهد أسوأ أشكال تلك الصّدمات وأشدّها تأثيرًا؛ فدول المنطقة مجتمعة (19 دولة) تطلِق نحو 7% من الانبعاثات العالمية للغازات، وتمثّل دول مجلس التعاون الخليجي أكبر دولها المُطلِقة لتلك الانبعاثات الغازيّة (الرسم البياني رقم 1)، في حين تُطلِق مجموعة العشرين (مجموعة من 19 دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) 78٪ من إجمالي الانبعاثات العالمية، 15 عضوًا من أعضائها ليس لديها تشريع مستهدف بشأن (صافي) الانبعاثات الصفريّة، كما تُسهِم أكبر أربع دول من حيث الانبعاثات (الصّين والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 والهند) بأكثر من 55% من إجمالي الانبعاثات خلال العقد الماضي، باستثناء الانبعاثات الناتجة عن تغيير استخدام الأراضي مثل إزالة الغابات[22].

الرّسم البياني رقم (1): نسبة الانبعاثات العالميّة لبدان المنطقة العربيّة وإيران[23]

25- حين نستذكر ما أشارت إليه الهيئة الحكوميّة الدّولية المعنية بتغيّر المناخ بأنّهم يعلمون بالفعل أنّ منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" هي واحدة من أكثر الأماكن تأثرًا بالمناخ على وجه الأرض، وأنّه يجب علينا (أي الهيئة) تنفيذ خطط تكيّف طويلة الأجل تكون منسجمة محلّيًّا وتراعي احتياجات وحقوق المجتمعات الأكثر ضعفًا[24]، وما صرّحت به إحدى عضوات الهيئة بأنّ حوض البحر الأبيض المتوسّط "يُعتبر من أكثر المناطق تأثرًا بالعديد من مخاطر التغيّرات المناخية، وأكثر المناطق عُرضة لتلك المخاطر هي المناطق المنخفضة، خاصّة التي تعاني من عمليات الهبوط الأرضي؛ حيث إنها أكثر تهديدا بالفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر،

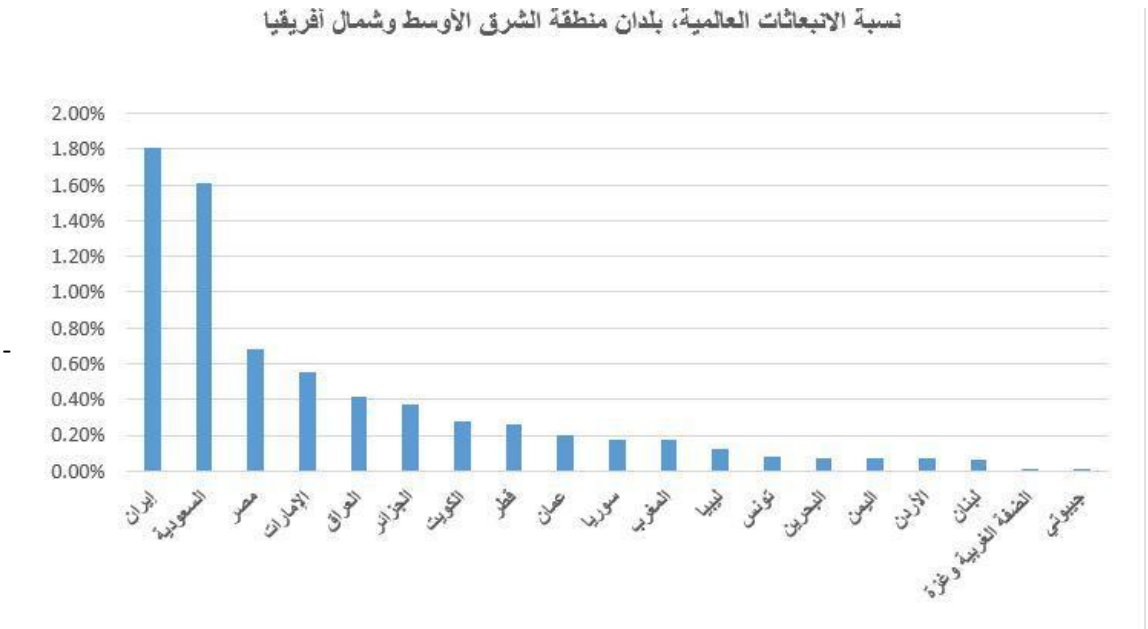

وكذلك تسرّب المياه المالحة، والتي تؤثر جميعها –منفردةً أو مجتمعةً– على أنشطة الزراعة[25] ،"

وما قاله هانز أوتوبورتنر بأنّ "الدليل العلمي لا لَبْس فيه: تغيّر المناخ تهديد لرفاهية الإنسان وصحة الكوكب، وأي تأخير إضافي في العمل العالمي المُنسّق سيُفوّت نافذة قصيرة وسريعة الإغلاق لضمان مستقبل ملائم للعيش[26]."

وعلى ما أكّده التّقرير الثالث للهيئة الحكومية العالمية بشأن تغيّر المناخ الذي يوفر معلومات إقليمية واسعة النطاق لتمكين التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، على "الضرورة الملحة للعمل المناخي، مع التركيز على الإنصاف والعدالة.[27]"

وبعدُ... لا بد أن نسأل: هل تم –ويتم بالفعل– التّركيز على "الإنصاف والعدالة" في العمل المناخي؟!

" –26الإنصاف والعدالة"، هذا هو مربط "فرسنا"؛ فرغم كل التأكيدات والأدلّة العلمية التي قدّمتها الهيئة الحكومية المعنية بتغيّر المناخ، وتحذيرات العلماء التي أطلقوها في شتّى أصقاع الكوكب، حول ضرورة "كبح جماح" الانتهاكات الصّارخة "لحقوق الطّبيعة"، والتعدّيات البشريّة الجسيمة على مقدّراتها وموارها المحدودة، برًّا وبحرًا، وفوق الأرض وتحتها، فما يزال نظام العولمة الحالي "المنفلت من كلّ عقال"، والذي فاقت "وحشيّته كل خيال"، خاصّة بعد حرب أوكرانيا، يبحث بشكلٍ محمومٍ عن "جرعة إضافيّة" من "الزّفت" أو "شمّة بديلة" عن "الغاز الرّوسيّ" الذي "يستخدمه وقودًا لإعداد وجباته الجاهزة والمُعلّبة "لتستهلكها شعوب البلدان التي يُصنّع تلك الوجبات من دماء شعوبها

[25] -تصريح لإلهام علي حول الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي واحدة من معدّي التقرير الثالث حول تغير المناخ الذي أصدرته الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، وتم إطلاقه يوم28 شباط/فبراير 2022، وهو تقرير أعدّه كبار علماء المناخ في الأمم المتحدة، بعد ما يزيد قليلًا عن 100 يوم على انعقاد قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في غلاسكو 26COP، حيث جرى الاتفاق على تكثيف العمل للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية ودرء أسوأ آثار تغيّر المناخ https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095122.

[26] -هانز أوتوبورتنر، أحد أعضاء الهيئة الحكومية – المصدر السابق.

[27] - المصدر السابق.

ومواردها الطبيعية، ضاربًا عرض الحائط بكل "توصيات" و"براهين" تلك الهيئة وغيرها، ملْقيًا شعار "الإنصاف والعدالة" في مكبّ "قاذوراته"، حاثًّا البلدان المنتجة لـ"الزّفت" على زيادة إنتاجها لتغطية احتياجاته المتزايدة من جهة ومعاقبة "الدبّ الرّوسي" من جهة ثانية، "فالنمّو الديمغرافي والارتفاع في مستويات الاستهلاك التي يغذّيها هذا النّمط الاقتصادي أدَّيا إلى زعزعة التّعايش بين الإنسان ومحيطه الحيويّ، نتج عنها تبعات حادّة أثرت على مختلف المستويات"[28].

27- برزت في الآونة الأخيرة الحاجة الماسّة إلى تعزيز النّقاش حول مبادئ الاقتصاد القائم على حماية المصلحة العامّة وحقوق الإنسان والاستدامة البيئيّة والآثار السلبيّة للتغيّرات المناخيّة، التي أثّرت بشكل كبير على منطقتنا والمتوقَّع أن تزداد سوءًا، فالنموذج الاقتصادي العالمي الحالي القائم على الاستهلاك المفرط واللامسئول والاستنزاف اللامحدود للموارد الطّبيعيّة، الذي يتجاهل حالة الشّعوب والكوكب، نموذجٌ لا يمكنه أن يحقّق لا الإنصاف ولا العدالة؛ "فالتغيّر المناخي قد يكون أكبر قضيّة عدالة بيئيّة على الإطلاق "تدور حول "فَهم أنّ التّغيير المناخي ليس ظاهرة طبيعيّة يمكن التّعامل معها من خلال إصلاحات علمية مبتكرة، ولكنّه مفهوم يُرجِع جذور الأزمة المناخية إلى تاريخ الأنظمة الاقتصاديّة التي لا تزدهر سوى باستغلال مُمَنْهج للموارد الطّبيعيّة وتجريد المجتمعات الكبرى (سواء من البشر أو غير البشر) من منازلها وأراضيها ومنظوماتها الإيكولوجيّة، في الوقت ذاته الذي يتفاقم فيه تغيّر المناخ"[29]؛ ذلك أنّ كبريات الشّركات نفسها، شركات النّفط والأسلحة والفولاذ والألومنيوم والسيّارات والمبيدات وكل من له يدٌ في تدمير الكوكب، وأتباعها من "الكومبرادور" و"الفاسدين"، منخرِطون أنفسهم في خطاب "معاناة الطّبيعة"، وفي الوقت ذاته "يذرفون دموع التّماسيح على معاناة الطبيعية"[30]! وسطوة تلك البلدان والشركات تظهر في سياسات ومواقف "مؤسّساتها الدّولية"، كالبنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي (صندوق النكد الدّولي كما أحِب أن أسمّيه)، ووكالات الاتّحاد الأوروبّي، وغيرها، والتي "تنادي" بخطط عمل عاجلة في مجال البيئة قد تبدو جذريّة بالمقارنة مع مواقف الحكومات المحلّية، كمناقشة مسألة الأثر على الأطفال والفقراء مثلًا، ولكنّها منحازة سياسيًّا إلى "الأقوياء"؛ ولذلك تتجاهل في "تحليلاتها" و"تقاريرها" و"أدبيّاتها" حول تغيّر المناخ مسألة الإنصاف والعدالة والسلطة والتّاريخ الاستعماري لهؤلاء "الأقوياء"، وتستمر الشركات في نهبها المعتاد ودمارها الشّامل غيرَ عابئة بخطر "الانقراض السّادس".

---

[28]- رجاء كساب، ماجدة بوداغر خراط، زياد خالد، "التنوع البيولوجي في إطار العدالة الاجتماعية والبيئية" – متاح على الرابط التالي:
https://www.greenpeace.org/static/planet4-mena-stateless/2021/09/a7eb825b-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A.pdf

[29]- البحث عن العدالة المناخية في الاتفاقيات الدولية، تعليق وجيز على وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًّا لمصر، الجزء الأوّل – منصّة العدالة الاجتماعية –https :llbit.lyl3xq9lAU

[30]- إدوارد وجاليانو، مُبيدو الكوكب، مجلّة "بدايات" العدد 30، ص 41.

28- "إنّ استخدام الموارد الطّبيعيّة مسألة حقوقيّة وبيئيّة في المقام الأوّل"[31]، و"شعوب العالم" وكوكب الأرض يستحقانِ مستقبلًا يحترمهما، مستقبلًا متّصلًا بالطبيعة، متجذّرًا في تنوع المجتمعات المحلية واحترام حقوق الشّعوب، وحقوق الإنسان، وحقوق الطّبيعة، وحقوق هذا الكوكب، حيث تُتّخذ القرارات فيه بشكل شامل ومنصف وعادل ومتكافئ. ولقد بات من الحتميّ أن تعمل شعوب بلداننا على تحميل المسئولية للبلدان والشّركات التي ساهمت تاريخيًّا في الانبعاثات التي نتجت عنها الحالة الراهنة للمناخ، وإلزامها بدفع ثمن الخسائر والأضرار التي بالفعل أوْدَت ببلدان منطقتنا الأكثر ضعفًا والأشدّ حاجة إلى التكيّف، ووضع حدٍّ لاستمرار طلبها على المزيد من أنواع الوقود الأحفوري، واستمرار استثمارات شركاتها في هذا القطاع في منطقتنا الذي يحاصرنا في نموذج اقتصادي ريعيٍّ خارجي، الأمر الذي يديم اعتماد اقتصاداتنا على طلباتها وتكنولوجياتها.

29- لقد "عرَفت منطقتنا إبّان الاستقلال مناويل (جمع منوال) تنمويّة تعتمد الاستغلال الفاحش للموارد الطّبيعيّة والبشريّة المحلّية لتمويل الاستثمار في القطاعات المُندمجة في الاقتصاد العالمي"[32]، وبعد القضاء على حركات التحرّر الوطني التي كان لها دور واضح في التّنمية ما بعد الاستقلال، وكان في قلبها مفهوم توزيع الثّروة لتحقيق العدالة الاجتماعية، تمّ إعادة تعريف الاقتصاد ليكون قائمًا على قوى السّوق فقط، الذي يتميّز بخصائص تؤثّر بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة وعلى العدالة الاجتماعية أيضًا، والذي يمثّل جوهر الأزمة اليوم؛ فهذا النّظام الاقتصادي الذي وإن تمّ بضغط مباشر من النّظام الاقتصادي العالمي وسطوة مؤسساته الدّوليّة، فيجب ألا يحجب عنّا الدّوافع المحلّية لصعود مشروعه المتمثّل في "عولمة الاقتصاديّات المحلّية وخصخصتها وبيع مقدّراتها ومواردها ومؤسّساتها الوطنية"، وما تركه من آثار سلبيّة على العدالة والإنصاف التي كانت إلى جانب تغيير دفّة السّياسات الاقتصادية لصالح الأغلبية التي تعاني من التّمييز واللامساواة والتّهميش في "القلب من الانتفاضات الجماهيريّة التي شهدتها العديد من بلدان المنطقة منذ أواخر 2010". ونحن اليوم قبل الغد بحاجة ماسّة إلى الخروج من هذا الخضوع لـ "الاستعمار الجديد" والاضطّلاع بمسارات للتنمية البديلة المُستدامة التي تقوم بدورها على العدالة والإنصاف، وتُحترَم فيها حقوق الإنسان وحرّياته وحقوق الشّعوب في تقرير مصيرها، ويكون شعارها "البشر قبل الحجر"؛ لتوفّر لمجتمعاتنا مستقبلًا كريمًا وصحّيًّا وسالمًا وآمنًا.

[31]- البيئة والضّغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009. متاح على الرّابط التالي: https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtml

[32]- ربيع وهبة، ليلى الرياحي، علي أزناك – "دفاعًا عن السّيادة الغذائية ضد نهب الموارد وتدمير البيئة: حالة مصر وتونس والمغرب" – متاح على الرّابط التالي: https://www.greenpeace.org/static/planet4-mena-stateless/2021/10/c684683e--%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A1.pdf

30- وبعدُ، لا بُدّ أن تتبادر إلى الأذهان عدّة أسئلة، منها: ما تأثير كلّ ذلك على حقوق الطّفل؟ وما تأثير التغيّرات المناخيّة بمخاطرها وصدماتها على حقوق الطّفل؟ وما هي تلك الحقوق التي تتأثر أكثر من غيرها؟ ومَن هم الأطفال الأكثر تأثرًا بها؟

انتهاكات حقوق الطّفل:

31- جميع حقوق الطّفل تُنتهك بفعل الآثار السلبيّة للتغيّرات المناخيّة، كما أثبتت جميع تقارير منظمات الأمم المتّحدة المختلفة، بدءًا من اليونيسف وانتهاءً بالهيئة الحكومية المعنية بتغيّر المناخ مرورًا بمنظمات الصحّة والعمل والسكّان والتنمية واليونيسكو والموئل والمرأة والإعاقة، وكذلك المنظّمات الإقليمية، كالإيسيسكو والألكسو والإسكوا والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والمجلس العربي للطّفولة... وغيرها.

32- يواجه الأطفال -ولا سيما الأكثر حرمانًا- مخاطر أكثر حدّة من الكوارث المتصلة بالمناخ والأحداث البطيئة الظهور مقارنة بالسكّان ككل، بسبب انخفاض معدّل النمو في وظائف الأعضاء وأجهزتهم المناعية، وأوجه ضعفهم النفسية واحتياجاتهم الخاصة، وهي أيضًا واحدة من أكبر المجموعات المتضرّرة، حيث إنّ العديد من البلدان الأكثر عرضة لتغيّر المناخ هي تلك التي يمثِّل فيها الأطفال أكبر نسبة من مجموع السكّان، ومن شأن التحوّلات في التركيبة السكّانية للأطفال على مدى العقود المقبلة أن تَزيد من حدّة ذلك[33].

33- وقد أكّدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أنّ تغيّر المناخ يُعَدّ "أحد أكبر التهديدات لصحّة الأطفال"، فضلًا عن تأثيره السلبي على جملة أمور، منها الحق في التعليم (المادّة 28)، والسّكن اللائق (المادّة 27)، ومياه الشرب المأمونة والصّرف الصحّي (المادّة 24). ومع ذلك، فإنّ تعرّض الأطفال لآثار تغيّر المناخ يشكّل تهديدًا مباشرًا وبعيد المدى للتمتع بالعديد من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، إن لم يكن جميعها، ولا سيما الحق في الحياة والبقاء والنماء (المادّة 6)[34].

34- وتعترف الاتفاقية الدّولية لحقوق الطّفل بترابط جميع الحقوق (المدنيّة والسّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة) وتَكافؤ أهمّيتها التي تُمكّن الأطفال كافّة من تنمية قدراتهم العقلية والبدنية وشخصياتهم ومواهبهم إلى أقصى حدّ ممكن، ولا يتّسع المجال هنا لتعداد جميع الحقوق التي تُنتهك، وسنَكتفي بذكر بعضها الأكثر تأثيرًا على حياة الطفل وبقائه ونمائه ورفاهيته.

---

[33] تقرير خطي مقدم من اليونيسيف إلى الدراسة التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تغير المناخ والتمتع الكامل والفعال بحقوق الطفل- 6 كانون الثاني/يناير 2017- https://www.ohchr.org/Documents/Issues/ClimateChange/RightsChild/UNICEF.docx

[34]- المصدر السابق.

1- الحقّ في الحياة والبقاء والنّماء:

35- يُعتبر الحق في الحياة أساس كل حقوق الإنسان؛ حيث يمكن أن نسمّيه بحق الحقوق جميعها؛ إذ لا وجود لباقي الحقوق من دونه، وقد اعتبرته اللجنة الدّوليّة لحقوق الطّفل مبدأ عامًّا من مبادئ حقوق الطّفل، و"تبرز المادّة 6 ما يقع على الدول من واجبات كفالة بقاء الطفل ونمائه وتطوّره، بما يشمل أبعاد نمائه الجسدية والعقلية والأخلاقية والروحية والاجتماعية، وينبغي أن تحدَّد المخاطر الكثيرة التي تهدّد حياة الطفل وبقاءه ونماءه وتطوره، وعوامل الوقاية منها تحديدًا منهجيًّا؛ من أجل تصميم وتنفيذ إجراءات مسترشدة بالأدلّة التي تتناول طائفة واسعة من المحدّدات في مجرى الحياة"[35].

36- وتوصَف أزمة تغيّر المناخ بأنها أحد أكثر التهديدات إلحاحًا وخطورة لقدرة الأجيال الحالية والمقبلة على التمتع بالحق في الحياة؛ حيث أكّدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان[36] أنّ "تغيّر المناخ يُعَدّ من بين أكثر العوامل إلحاحًا وخطورة من تلك التي تهدّد قدرة أجيال الحاضر والمستقبل على التمتّع بالحقّ في الحياة"[37]، حيث يرتبط أهم 5 أسباب لوفيات الأطفال دون سن الخامسة بالبيئة؛ حيث يموت منهم سنويًّا[38]:

- ما لا يقل عن 1.5 مليون طفل نتيجة تلوث الهواء وتلوث المياه والتعرض للمواد السّامّة وأنواع أخرى من الأضرار البيئية.
- و570 ألف طفلٍ جرّاء أمراض الجهاز التنفسي من قبيل الالتهاب الرّئوي النّاجم عن تلوّث الهواء في الأماكن المغلقة وفي الأماكن المفتوحة ودخان التبغ غير المباشر.
- و361 ألف طفل بسبب الإسهال؛ نتيجةً لصعوبة الحصول على المياه النظيفة والصّرف الصحّي وخدمات الإصحاح.
- و200 ألف طفل بسبب الإصابات غير المتعمّدة المعزوّة إلى البيئة، مثل حالات التسمّم والسقوط والغرق.
- و20 ألف طفل جرّاء الملاريا التي يمكن الوقاية منها من خلال إجراءات بيئيّة من قبيل الحدّ من مواقع تكاثر البعوض أو تغطية أماكن تخزين مياه الشرب.

[35]- اللجنة الدولية لحقوق الطّفل - التعليق العام رقم (15) لسنة 2013 بشأن حق الطّفل في التمتع بأعلى مستوى صحّي – فقرة 16.

[36]- هيئة تتألّف من خبراء مستقلين وترصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من قبل الدول الأطراف فيه.

[37]- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان – التعليق العام رقم (36) لسنة 2018 بشأن الحقّ في الحياة – الفقرة 62.

[38]- منظمة الصحة العالمية، "لا تلوث مستقبلي! تأثير البيئة على صحة الأطفال (2017)-"
https://apps.who.int/mediacentre/news/releases/2017/pollution-child-death/ar/index.html

- و270 ألف طفل خلال الشهر الأوّل من العمر بسبب ظروف مثل الولادة المبكّرة التي يمكن الوقاية منها من خلال الحصول على المياه النظيفة، وتوفير خدمات الصّرف الصحّي، والإصحاح في المرافق الصحّية، فضلًا عن الحد من تلوّث الهواء.

37- وسيتسبّب تغيّر المناخ في 60 ألف حالة وفاة إضافيّة سنويًّا بسبب الملاريا، و48 ألف حالة وفاة إضافية سنويًّا بسبب أمراض الإسهال بين الأطفال دون سن 15 بحلول عام 2030، كما سيكون مسئولًا عن 95 ألف حالة وفاة إضافيّة سنويًّا بسبب نقص التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة بحلول عام 2030، وسيعاني 24 مليون طفل إضافي من نقص التغذية بحلول عام 2050. وفي حين أن جميع الأطفال معرّضون بشكل استثنائي لتغيّر المناخ، فإن الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المتنقلين، والأطفال الذين يعيشون في فقر، والأطفال المنفصلين عن أسرهم، والأصغر سنًا؛ هم الأكثر عرضة للخطر[39].

2-الحق في الصحّة:

38- حق الطفل في الصحّة ليس حقًّا هامًّا في حدّ ذاته فحسبُ، بل إنّ إعمال هذا الحق يشكّل أيضًا مسألة لا غنى عنها للتمتع بجميع الحقوق الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية، وعلاوة على ذلك، يرتبط إعمال حق الطفل في الصحّة بإعمال العديد من الحقوق الأخرى المبيّنة في الاتفاقية، ويكرّس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدّولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا الحق؛ حيث ينصّ على ضرورة أن "تتخذ الدول الأطراف خطواتٍ لتحقيق الإعمال الكامل لهذا الحق... لتحسين جميع جوانب الصحّة البيئيّة والصّناعيّة[40]، كما تكرّس اتّفاقيّة حقوق الطّفل هذا الحقّ في المادّة (24) منها، التي تنصّ على "حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحّي يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحّي"[41]. ويقع عليها أن تأخذ في اعتبارها "أخطار تلوّث البيئة ومخاطره"، و"مبادئ حفظ الصحّة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث"[42]. ولا بدّ من الإقرار بالتحدّيات الخاصة التي تواجه صحّة الأطفال، ولا سيما الأطفال المتأثرين بحالات الطوارئ الإنسانية، بما فيها الطوارئ التي تؤدّي إلى تشريد واسع النطاق بسبب الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان. ويؤثّر تغيّر المناخ في

[39] -مشروع التعليق العام رقم 26 بشأن حقوق الطفل والبيئة مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ - https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/draft-general-comment-no-26-childrens-rights-and

[40]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - اعتُمِد وعُرِض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقًا للمادة 27– المادة 12.

[41] -اتفاقية حقوق الطفل - اعتمدتها الجمعية العامة بقرارها 25/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1989، وبدأ نفاذها في 2 أيلول / سبتمبر 1990 بموجب المادة 49 - المادة 24.

[42]- المصدر السابق – المادة 24.

صحّة الأطفال بثلاث طرق: تأثيرًا مباشرًا عن طريق متغيّرات الطّقس، مثل الحرارة والعواصف، وبشكل غير مباشر من خلال النّظم الطّبيعيّة، مثل ناقلات الأمراض، ومن خلال مسارات تتسبّب فيها النّظم البشريّة، مثل نقص التّغذية.

39- "يؤدّي ارتفاع درجات الحرارة إلى إطالة موسم انتقال العدوى وتوسيع النطاق الجغرافي للأمراض المنقولة بالنواقل، مثل الملاريا وحمّى الضنك والتهاب السّحايا بالمكورات السحائية، ويتركز العِبء العالمي لهذه الأمراض بالفعل على الأطفال"[43].

كما "يمكن أن يؤدّي الجفاف والفيضانات وأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة إلى زيادة حدوث أمراض الإسهال، وهو سبب رئيسيّ لوفيات الأطفال"، كما أنّ الجفاف والحرارة المفرطة يضاعفانِ من ندرة المياه، ويمكن أن يؤدّيا أيضًا إلى زيادة تركيز الملوّثات الضارّة والأزهار الميكروبيّة.

كما ترتفع مستويات ثاني أكسيد الكربون مع تزايد درجات الحرارة، ممّا يلائم نموّ حبوب اللقاح التي تصاحبها زيادة في معدلات الإصابة بالرّبو لدى الأطفال، ففي جميع أنحاء العالم، يعاني الآن ما بين 11 و14% من الأطفال الذين يبلغون سن 5 سنوات فأكثر من أعراض الرّبو، التي يرتبط نحو 44% منها بالتعرّض للمخاطر البيئية[44].

40- وخلال موجات الحرّ، يكون الرضّع والأطفال الصّغار أكثر عرضة من البالغين للوفاة أو المعاناة من ضربة الشمس؛ لأنهم غير قادرين أو يفتقرون للدّعم لتنظيم درجة حرارة أجسامهم والتحكم في البيئة المحيطة بهم؛ فالحرارة الشديدة لا تؤثر فقط على الأطفال بشكل مباشر، ولكنها تؤثر عليهم أيضًا من خلال مجموعة متنوّعة من الأمراض المرتبطة بالحرارة؛ "فأعضاء الأطفال ونظم المناعة لديهم، وأجسادهم الصغيرة، ومخارج الهواء لديهم؛ تجعلهم عرضة بشكل خاص للهواء والمياه الملوّثة. "وقد يبدأ التعرّض الضارّ في رحم الأم ويزيد من خطر الولادة المبكّرة. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يتعرّض الأطفال الرضّع وفي سن ما قبل المدرسة لتلوّث الهواء داخل المنازل وفي الأماكن المفتوحة، والدخان غير المباشر؛ يزيد لديهم خطر الإصابة بالالتهاب الرّئوي في مرحلة الطفولة، وخطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي المزمنة –مثل الرّبو– طيلة العمر. وقد يزيد التعرّض لتلوّث الهواء من مخاطر الإصابة بأمراض القلب والسكتة الدّماغية والسّرطان طوال العمر[45].

---

[43]- المصدر السّابق.

[44] -تكلفة البيئة الملوثة: وفاة 1.7 مليون طفل سنويًا حسب تقديرات المنظمة – نشرة إخبارية – منظمة الصحة العالمية- 6 مارس/آذار 2017 https://apps.who.int/mediacentre/news/releases/2017/pollution-child-death/ar/index.html -

[45]- المصدر السّابق.

41- سجّل تقرير صادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية أنّ المغرب مثلًا "يشهد سنويًّا وفيات مرتبطة بالتدهور البيئي بمعدّل يزيد عن 130 حالة وفاة من أصل 100 ألف نسمة، وذلك بناءً على بيانات منظمة الصحّة العالميّة لسنة 2016، التي أكّدت أنّ نسبة كبيرة من الوفيات تسجّل لدى فئة الأطفال دون سن الخمس سنوات"[46]. و"سجّلت سنة 2010 بدواوير[47] كل من تونفيت وأنفكو بالأطلس المتوسط بالمغرب، وفاة أزيد من 20 طفلًا تباعًا، نتيجة تلوّث الهواء وانتشار مرض الملاريا"[48].

42- لا يؤثر تغيّر المناخ على الصحّة الجسديّة للطفل فحسبُ، بل يؤثر أيضًا على صحّته العقلية؛ حيث يؤدّي إلى زيادة كبيرة في مشاكل الصحّة العقلية ومشاكل التعلم، كاضطراب ما بعد الصّدمة (PTSD) والاكتئاب والقلق، واضطرابات النوم، والصّعوبات المعرفيّة وصعوبات التعلم، إلى جانب التأثيرات الأخرى على صحة الطفل الجسدية، كالوفيات والإصابات، وأمراض الحرارة، والتعرّض للسّموم البيئية، والأمراض المعدية والأمراض الأخرى الموجودة في درجات الحرارة الأكثر دفئًا. ويتعرّض الأطفال لخطر الصّدمة الجسديّة والنفسيّة أثناء الظواهر الجوية القاسية وبعدها، التي من المتوقع أن تزداد شدّتها مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية.

43- في ورقة بحثيّة، كشف مختصّون عن أنّ تغيّر المناخ يؤثر بالفعل على النمو النفسي الصحّي للأطفال في جميع أنحاء العالم، مع العلم أنّ هذه التأثيرات تبدأ قبل الولادة وتمتد عبر السنين، وسوف تتسارع مع تفاقم الأزمة:

- من الولادة حتى سن الخامسة، يكون الأطفال معرّضين بشدة للإصابة بالأمراض المعدية والسموم البيئية والحرارة والجفاف، كما يمكن أن تؤخر مشاكل الصحّة البدنية الوصول إلى المعالم التنموية في مجالات مثل الإدراك واللغة، وهذه تتفاعل مع ضعف الصحّة العقلية وتزيدها.
- في فترة الطفولة المتوسّطة (من 6 إلى 12 عامًا)، يظل الأطفال عرضة للضغوط البيئية الحادّة والمزمنة، ويصبحون أكثر قدرة على فهم تغيّر المناخ وتأثيراته المتوقعة، وهو ما يزيد من قدرتهم على تجربة التوتر والقلق بشأن عواقب العيش على كوكب دافئ.
- أمّا في فترة اليفاعة (المراهقة) التي تتميّز بالتغيّرات الفسيولوجية والهرمونية والاجتماعية الرئيسية، فإنّ العديد من اليافعين يشعرون بالإرهاق من التحدّيات المناخيّة التي تظهر.

[46]- https://assahraa.ma/web/2022/160836

[47]- الدوار في المغرب يقصد به القرية، أو بالأحرى: تجمع سكاني يقطن به عمومًا مجموعةٌ من السكان تجمعهم روابط عائلية أو قبلية أو جغرافية. قد يكون هذا التجمع مركزًا في مكان واحد أو مشتتًا نسبيًّا. وقد يوصَف هذا التجمع بصفة الدوار إما بشكل طبيعي وتاريخي، وإما عن طريق تعامل السلطات الرسمية معه (https://ar.wikipedia.org)

[48]- المصدر السابق.

ويؤدّي تغيّر المناخ إلى زيادة تواتر وشدّة ومدّة الضغوط المرتبطة بالطقس، مثل الجفاف وموجات الحرارة والأعاصير والفيضانات، وهو ما يعرّض اليافعين لخطر الإصابة باضطراب ما بعد الصّدمة والقلق والاكتئاب، ويضر بمرونة الصحّة العقلية على المدى الطويل، كما يمكن لموجات الحرّ وحدها أن تعطل النوم والتعلم وأداء الاختبار المعرفي ومعدلات التخرّج من المدرسة الثانوية. أيضًا، هذه العوامل قد تعرقل الانتقال الصحّي إلى مرحلة البلوغ، وتضر بالآفاق الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل[49].

44- وقد تلحق التغيّرات المناخيّة -كالفيضانات والسّيول والأمطار الغزيرة والعواصف الرّملية وغيرها- أضرارًا بالمرافق التي تقدّم الخدمات الصحّية والرّعاية الأساسيّة، خاصةً في المناطق الرّيفية والفقيرة، أو قد تعطّلها أو تدمّرها، فتضعف القدرة على مواجهة التحدّيات التي تنشأ عن ازدياد الأمراض والإصابات، وتزيد طين الكوارث بلّة.

3-الحقّ في الغذاء الكافي:

45-سوء التغذية مسئول عمّا يقرب من نصف وفيات الأطفال دون سنّ 5 سنوات في جميع أنحاء العالم؛ فالأطفال معرّضون للخطر بشكل خاص؛ لأنهم بحاجة إلى استهلاك المزيد من الطعام والماء لكل وحدة من وزن الجسم أكثر من البالغين، وبالنسبة إلى أولئك الذين يبقون على قيد الحياة، يمكن أن تبقى تلك الآثار مدى الحياة، ويمكن أن يؤدّي نقص التغذية خلال العامين الأوّلين من الحياة إلى تقزّم لا رجعة فيه[50]، ممّا يؤثر على النمو البدني والمعرفي على حدّ سواء، مع ما يترتب على ذلك من آثار على التعليم والصحّة وسبل العيش، وتقدِّر منظمة الصحّة العالمية أنّ تغيّر المناخ سيؤدّي إلى ما يقرب من 95000 حالة وفاة إضافية سنويًّا بسبب نقص التغذية لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات أو أقل بحلول عام 2030، و24 مليون طفل إضافي يعانون من نقص التغذية بحلول عام 2050[51].

46- بحلول عام 2050، ستواجه "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" انخفاضًا بنسبة 20% في غلّة محصول القمح، و30% للأرز، و47% للذرة، وسيتغيّر شكل "الهلال الخصيب" عن شكله الحالي، وسينخفض التصريف السّنوي لنهر الفرات بصورة ملحوظة (29-73%)، كما سيتغيّر تدفق مجرى نهر الأردن، ونهر النيل ليس ببعيد عن تلك التغيّرات أيضًا؛ حيث سيتأثر

[49] https://al-ain.com/article/climate-change-children-mental-health

[50]- اليونيسيف (2015)، مصدر سابق.

[51] -مقتطف من تقرير خطّي قدمته اليونيسف إلى لجنة حقوق الطفل بمناسبة يوم المناقشة العامة لعام 2016: http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CRC/Discussions/2016/UNICEF.pdf

إيراده بنسبة تتراوح ما بين 10% و14%.... كما كان للجفاف المستمر أبلغ الأثر على الإنتاج الزراعي في مناطق كثيرة، كما حدث في سوريا خلال موسمَي 2000/1999 و2008/2007، الذي أدّى إلى انخفاض في إنتاج الحبوب[52].

47- وبالتّالي فإنّ المنطقة ستعاني من أزمة غذاء حقيقية في الأعوام القادمة، ظهرت بوادرها قبل الحرب الأوكرانية؛ حيث كانت أسعار الغذاء العالمية قد بلغت أعلى مستوياتها بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج -وخاصّة الأسمدة- جرّاء زيادة أسعار الطاقة، وكذلك بسبب التغيّر المناخي (ارتفاع الحرارة وانخفاض معدّل الأمطار) التي أثرت على الإنتاج الزراعي في العديد من المناطق، إضافةً إلى اضطرابات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد بسبب جائحة كورونا، ثم أتت الحرب الروسية الأوكرانية لتفاقم «أزمة ثلاثية الأبعاد: أزمة غذاء وأزمة طاقة وأزمة اقتصاد... مما سيكون له آثار مدمّرة على الناس والبلدان والاقتصادات الأكثر هشاشة في العالم»، وفقًا لأنطونيو غوتيريش أمين عام الأمم المتحدة.

48- وفي ظل أزمة كورونا التي استمرّت خلال عامَي 2020 و2021، ارتفعت أسعار الغذاء على نحو ملحوظ بنحو 35% خلال عام 2021، وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، فإن فاتورة الواردات الغذائية على مستوى العالم ستصل إلى 1.8 تريليون دولار عام 2022، بزيادة قدرها 51 مليار دولار عمّا كان عليه الوضع عام 2021.

49- كما ألْقت أزمة الإمدادات الغذائية بظلالها السلبية على الاقتصادات العربيّة، لكن أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا أصبحت أكثر تهديدًا للوضع الغذائي، ليس فقط على الدول العربية، بل على العالم عامة، وإن كانت الدول العربية قد تأثرت بشكل مباشر وسريع؛ نظرًا لاعتماد العديد منها على روسيا وأوكرانيا في سدّ احتياجاتها من الحبوب والزيوت، ولكن لا بدّ من التّذكير هنا أنّ الدول العربية تعاني منذ سنوات طويلة من فجوة غذائية، وحسب أحدث الأرقام فإنّ الفجوة الغذائية العربية بلغت عام 2020 نحو 35.3 مليار دولار، وتمثِّل الحبوب نقطة الضعف الكبرى لدى الدول العربية في مجال الفجوة الغذائية؛ فهي تمثل 47.8% من إجمالي قيمة تلك الفجوة، وفي عام 2020، بلغت واردات الدول العربية من الحبوب ما قيمته 20.8 مليار دولار، وكان القمح

[52]- http://www.alecso.org/nsite/fr/mn-science/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%A9

على رأس قائمة الحبوب في الواردات الغذائية العربية في العام نفسه بقيمة ما يزيد قليلًا على 9 مليارات دولار. وحسب توصيات خبراء، فإنّ معالجة الفجوة الغذائية في الدول العربية تستلزم التوسّع الرّأسي في إنتاج قطاع الحبوب والبذور الزيتية بأنواعها المختلفة، وكذلك تحسين نظم الإنتاج الحيواني لتوفير المزيد من اللحوم والألبان ومنتجاتها[53] .

50- كما أنّ أغلب المؤشّرات ذات الصّلة بالأمن الغذائي العربي تشير إلى وجود أزمة غذاء حقيقية في المنطقة، كمؤشّر توفّر الغذاء، ومؤشّر الجوع، ومؤشر نقص التّغذية، ومؤشّر الاكتفاء الذّاتي. انظر الشّكل أدناه[54].

[53]- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/6/16/%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%A7 27/08/2022

[54]- المصدر السّابق – موقع الجزيرة نت.

51- واقع الحال يشير إلى أنّنا في المنطقة العربية أمام دول تفتقد المال للحصول على احتياجاتها المعتادة من الغذاء بسبب ارتفاع أسعاره، ودول لديها المال لكنها تعاني من مشكلات التوريد وسلاسل الإمداد، وكذلك تأخر الجهود المبذولة للاستفادة من التراكم العلمي بالدول العربية للنهوض بالقطاعين الزراعي والغذائي، إلّا أنّ الأزمة تعود أيضًا إلى إخفاق النظم الاقتصادية والإدارية والسياسية ككل في المنطقة في توفير غذاء متنوع وآمن ومغذٍّ وبأسعار معقولة للجميع، من خلال الإخفاق في إدارة الأزمات المتداخلة، كالنّمو السكّاني والهجرة، وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وشحّ المياه، إلى جانب التغيّرات المناخيّة، وهي أزمات قديمة كشفتها أزمة كوفيد 19-

والحرب الأوكرانية، وربّما فاقمتها أيضًا، وبالتّالي لا يمكن إلقاء اللوم كلّه على العوامل الطبيعية وحْدها فيما آلت إليه الأوضاع الغذائية في المنطقة والإخفاق في تحقيق اكتفاء ذاتيّ من المحاصيل الغذائية الرئيسية. ونعتقد أن سياسات بعض الدول العربية تتحمّل العبء الأكبر؛ حيث لم تمنح الأولويّة في خططها الاقتصادية للمشروعات الزراعية، ولا سيما تلك التي تركّز على المحاصيل الأساسية كالقمح، كما أنّها لم تدعم المزارعين كما يحدث في بلدان غربية، وهو ما أدّى إلى تدهور الإنتاج الزراعي ودفع بالمزارعين إلى الهجرة إلى المناطق الحضريّة أو الخارج، أضِفْ إلى ذلك سياسات التوسّع الحضري على حساب المناطق الزّراعية، ولا سيما حول مدن عربية كبرى كالقاهرة ودمشق، الذي أدّى إلى تقليص الأراضي الزراعية الخصبة وتدميرها، طبعًا إلى جانب بلدان في المنطقة –كسوريا واليمن والصّومال والسودان وليبيا– تعاني بالفعل من مستوى مرتفع من انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاعات وتدهور أدائها الاقتصادي.

52– ولذلك، نعتقد أنّه من المهم للمنطقة تفعيل مبادرات وخطط وبرامج الأمن الغذائي والأمن المائي، التي تمّ طرح بعضها منذ ستّينيات وسبعينيّات القرن الماضي وحتى اليوم، وكان آخرها إعلان نواكشوط للأمن الغذائي العربي المستدام[55] لإطلاق إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030، الذي أصدرته المنظمة العربية للتنمية الزراعية والبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي في شهر أبريل/نيسان الماضي (2022) بهدف زيادة مستويات الإنتاجية والإنتاج الزراعي من السلع الغذائية الأساسية بنسبة لا تقل عن 30 في المائة خلال السنوات العشر القادمة. ولا بدّ من "اتخاذ إجراءات عاجلة تُحدِث تحوّلًا في سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية، وإستراتيجيات نظم الغذاء وأنماط الحوكمة الاقتصادية والتكنولوجية، إذا ما أردنا ضمان استدامتها وشمولها والوصول إلى غذاء ونظم غذائية صحّية للجميع"[56]، فتحدّي الأمن الغذائي أعاد تعريف الأمن القومي مجدّدًا

[55] - http://www.aoad.org/news-15aprl2022.htm

[56] -رولا دشتي، الأمين التنفيذي للإسكوا - https://www.unicef.org/mena/ar/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%B9-%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9

لتكون القدرة على توفير الغذاء الآمن المستدام جوهر ذلك الأمن وركيزته التي تتجاوز تهديداته حدود الدول لتطال أقاليم بأسرها.

1-الحق في المياه الصّالحة للشّراب:

53- بيّنت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنّ حق الإنسان في الماء "يمنح كلّ فردٍ الحق في الحصول على كميّة من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة، ويمكن الحصول عليها ماديًّا، كما تكون يسيرة ماليًّا، لاستخدامها في الأغراض الشّخصيّة والمنزليّة، فتوفير كمّية كافية من الماء المأمون هو أمر ضروريّ لمنع الوفاة بسبب فقدان جسم الإنسان للسوائل، والحد من مخاطر الإصابة بأمراض منقولة بالمياه، كما أنّه ضروريّ للاستهلاك والطهي والمتطلبات الصحّية الشخصية والمنزلية"[57]، كما أنّ الحق في الماء هو حق لا يمكن فصله عن الحق في أعلى مستوى من الصحّة الجسمية يمكن بلوغه[58].

54- غالبًا ما تكون المياه مجالًا للإحساس بوقع التغيّرات المناخيّة؛ إذ يحدّ من القدرة على التنبؤ بتوافر المياه، ويتسبّب في مزيدٍ من الفيضانات التي قد تدمّر مراكز توزيع المياه ومرافق الصّرف الصحّي، وتلوّث مصادر المياه[59]. وتتوقع الهيئة الحكومية المعنية بتغيّر المناخ أن يؤدّي تغيّر المناخ إلى خفض موارد المياه السطحية والمياه الجوفية المتجدّدة بدرجة كبيرة في معظم المناطق شبه الاستوائيّة الجافّة... وهو وضع سيكثّف التّنافس على المياه بين الزراعة والنظم الإيكولوجيّة والمستوطنات البشرية والصناعة وإنتاج الطّاقة بشكل يؤثّر في المياه والطّاقة والأمن الغذائي على الصّعيد الإقليمي... وسيكون للتّنافس المستعر بسبب التغيّر المناخي على الموارد المائية الآخذة في النّدرة عواقب بعيدة المدى، فنقص المياه يُعَدّ عاملًا أساسيًّا في اندلاع الصّراع والعنف والتشرّد والاضطّرابات الاجتماعية[60]، وكلّ ذلك سينعكس سلبًا على حقوق الطّفل ورفاهه، والقدرة على تلبية احتياجاته المائية وما يرتبط بها من احتياجات نمائيّة أخرى، ناهيكم عن الأخطار التي ستُحدِق به في حال اندلاع الصراع أو العنف أو التشرد أو الاضطرابات الاجتماعية جَرَّاء أزمة في المياه.

---

[57]- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – التعليق العام رقم 15 لسنة 2002 – الفقرة 2.

[58]- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية... – التعليق العام رقم 14 – مصدر سابق - (الفقرة 1 من المادة 12).

[59]- الأمم المتحدة للمياه واليونيسكو – تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2020: المياه وتغير المناخ (باريس – 2020).

[60] -Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, ((3(.and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects, p. 232

55- انخفاضُ معدّلات هطول الأمطار يَصحبه ارتفاعٌ ملحوظٌ في معدّل درجات الحرارة، وهذه التوليفة من قلّة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة سوف تُسفِر عن زيادة الطلب على المياه (موردٌ يعاني أصلًا من فرط الاستغلال في المنطقة التي توصَف بالأفقر مائيًّا)، التي ستستمر إمداداتها في التناقص بما لا يُلبي حجم الطلب، ويمكن أن يؤدّي إلى انعدام الأمن المائي. أمّا الزراعة التي تشكِّل عنصرًا أساسيًّا في اقتصاد أغلب البلدان في المنطقة، فسوف تعاني أيضًا؛ فانخفاض معدل الهطول السنوي في المنطقة سوف يصل إلى 30% بحلول نهاية القرن الحالي، مقارنةً بالفترة 1961-1990. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدّل درجات الحرارة في العقود الأربعة الماضية بنصف درجة مئوية (0.5C°) في منطقة البحر الأبيض المتوسّط، وتتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ أنّ الاحترار في جنوب المتوسّط وشرقه سوف يزداد بوتيرة أعلى من المعدل العالمي في القرن الحادي والعشرين – بين 2.2° و5.1° درجة مئوية – الأمر الذي سيؤدّي إلى تغيّرات مناخيّة إقليمية مدمِّرة، إنْ لم تكن كارثيةً، بما فيها زيادة التصحّر.

56- يفتقر قرابة 785 مليون شخص إلى خدمات المياه الأساسية، وبحلول عام 2040، من المتوقع أن يعيش 600 مليون طفل في مناطق يتجاوز الطلب على المياه فيها كمّية الموارد المتوفرة[61]. أمّا منظمة "الفاو" فقد نوّهت إلى أنّ ندرة المياه ستتسبّب في خسائر اقتصادية تُقدَّر بـ 6 إلى 14 % من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة خلال عام 2050، وهي أعلى المعدّلات حول العالم[62].

ومن جهته يؤكِّد البنك الدولي أنّ منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" تُعتَبر من أكثر المناطق في العالم توترًا، فيما يخص الاستخدام غير المستدام للمياه، فحوالي 82% من المياه بتلك المنطقة لا يُستفاد منها بالشكل الفعّال المؤثر، بالرّغم من زيادة الطلب على المياه وضعف العرض، كما ستشهد المنطقة أكبر خسائر اقتصادية متوقعة من ندرة المياه المرتبطة بالمناخ، التي تُقدَّر بحوالي 6-14% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2050، ولا تساوي إنتاجية المياه الإجمالية في المنطقة إلا نحو نصف المتوسّط العالمي، كما تهدِّد المنطقة أزماتُ الفيضانات والجفاف بشكل ملحوظ،

61- https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE

62- https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/azmt-almyah-fy-mntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya-tjnb-hrwb-almyah-almhtmlt

خاصة في مناطق الشمال الإفريقي؛ لندرة موارد المياه بها، حيث يعيش نحو 60% من السكان في مناطق شديدة الإجهاد المائي. وقد بلغ متوسط وفرة المياه في المنطقة 1200 متر مكعب سنويًّا فقط، وعلى الرّغم من اختلاف الظروف بين دولها، فإن معظم السكان يواجهون خطرًا وجوديًّا يتمثل في ندرة المياه؛ لأنّ المنطقة تعتبر من أكثر مناطق العالم التي تشهد إجهادًا مائيًّا[63].

57- وفي ظلّ هذا الواقع الذي تعاني منه المنطقة من الفقرَين المائي والغذائي" إلى جانب "الفقر المزمن" في الإدارة والأنظمة القائمة على المستويات الاقتصادية والسياسية و"هشاشة أوضاع الأطفال"، سيغدو من الصّعب التكهّن بتأثير الصّدمات والأخطار المناخية والبيئيّة على حقوق الأطفال المباشرة منها أو غير المباشرة.

2-الحقّ في التّعليم:

58- من المهمّ أن يشارك الأطفال في العمل ضد تغيّر المناخ؛ لأنّ هذه القضيّة أصبحت الأكثر إلحاحًا، وتتطلب اتخاذ إجراءات فوريّة؛ حيث يحتاج الأطفال إلى إعلامهم بالحقائق التي تمكّنهم من اتخاذ إجراءات لتغيير المستقبل وتعزيز الأمل بطريقة تقوم على فهم الظروف والأوضاع بشكل واقعي، ويلعب المعلّمون دورًا مهمًّا في مساعدة الأطفال والشباب على إدارة ضغوطهم وقلقهم بشأن المستقبل، وذلك بالإضافة إلى تعزيز الصحّة العقلية في المدارس، ودمج الإرشادات والأفكار المتعلقة بالتغيّر المناخي في المناهج المدرسيّة، حسب ما ورد في المادّة 29 من اتفاقية حقوق الطّفل التي حدّدت من ضمن أهداف التّعليم "حماية الموارد الطّبيعية وضمان استدامتها"[64].

59- وتكشف تقارير صادرة عن منظمة إنقاذ الطفولة (2008) واليونيسف (2008) أنّ آثار التغيّرات المناخية ستتجلّى -على الأرجح- بسرعة أكبر في عرقلة عملية التعليم. وهذا بالفعل هو واقع الحال في المنطقة؛ إذ تَحُول فترات الحرّ الشديد دون ذهاب الأطفال بالفعل إلى المدارس، بالضبط كما تفعل العواصف الرّملية الشديدة الأكثر شيوعًا، كتلك التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي. وفي بعض المناطق، حيث تعجز الأراضي التي أصبحت صلدة بفعل الجفاف عن امتصاص مياه الأمطار، فتتسبّب السّيول في قطع الطرق، وهو مّا يحول دون قدرة الطلاب على الوصول إلى المدارس. ولعل السّيول التي ضربت اليمن عام 2009 تشهد على ذلك، وفيضانات

[63]- المصدر السابق.

[64]- اتفاقية حقوق الطفل – مصدر سابق – المادة 29.

السّودان الأخيرة (أغسطس 2022)، كما أنّ انقطاع التيّار الكهربائي الذي يُعَدّ واحدًا من الآثار الجانبية المحتملة، يمكن أن يَضْطر المدارس إلى تعطيل أنشطتها، وفي الحالات القصوى يمكن أن يؤدّي الطقس حقيقةً إلى تدمير البنية الأساسية، ورغم عدم معرفة الأثر التراكمي لهذه الاضطرابات بشكل جيّد على الأداء التعليمي للطلاب، فمن المؤكّد أنّ عدم انتظام الطلاب في الحضور يؤثر سلبًا على نتائج التعلّم[65].

60- وعلى المدى الأطول، يُتوقَّع أن يتكتل تغيّر المناخ مع عوامل أخرى مربكة، مثل ارتفاع معدّلات الفقر في المنطقة وشحّ المياه وتدهور الأراضي الزّراعيّة والتصحّر، ليؤدّي إلى تدهور بيئي، وما يترتب على ذلك من تَردٍّ للأحوال المعيشيّة وزيادة الضغوط على السكّان من أجل الهجرة. وتشير بعض البحوث إلى أنه في جميع الحالات يُرجَّح أن تؤثر هذه العوامل بدرجات غير متناسبة على الأطفال، وعلى سلامتهم ورعايتهم وقدرتهم على المشاركة في تعليم جيّد ومتكافئ للجميع[66].

61- كما يؤثر تغيّر المناخ على التعليم بطرق أخرى غير مباشرة؛ فارتفاع درجات الحرارة يؤدّي إلى تغيير النطاق الجغرافي لناقلات المرض مثل البعوض، ومن ثَم تعريض فئات جديدة من السكّان للأمراض مثل الملاريا وحمّى الضنك[67] (الدّنغ). وقد نُسِبت نوبات تفشٍّ لثلاثة أمراض مختلفة –وهي حمّى الوادي المتصدّع في اليمن والمملكة العربيّة السّعودية، والتهاب السحايا العقيم في جيبوتي، والإصابة بالبكتريا العصوية الناجمة عن التسمّم البحري في قطاع غزة– إلى درجات حرارة الشتاء الدافئة على غير العادة نتيجةَ الأنماط الجوّية الجديدة من ظاهرة النينيو أو نتيجة الموجات الحارّة، وسيؤدّي تعطيل الممارسات الزراعيّة القائمة –وهو أثر آخر من الآثار الثانوية لتغيّر المناخ– إلى زيادة اتساع نطاق سوء التغذية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء. ولكل هذا تأثير مركّب على الأطفال ومزعج بوجه خاص من وجهة النظر التعليمية؛ فثمّة دليل قويّ على أنّ الأطفال ممّن هم في سن المدرسة ويعانون من نقص شديد في البروتين الغذائي، أو الجوع، أو يعانون من نقص في بعض المغذّيات الدقيقة في نظامهم الغذائي (لا سيما الحديد واليود أو فيتامين

---

[65] - https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=486775

[66] -.https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/education-and-climate-change-middle-east-and-north-africa

[67] -مرض حمى الضنك، أو الدِّنْجِيّة، أو أبو الرُّكَب، أو الدنج أو الدنك، أو حُمى تكسير العظام، أو حمى عدن: هو مرض مداريّ يُنقَل بالبعوض، يحدث بسبب فيروس الضنك، وينتشر في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية من العالم. تتسبب حمى الضنك الخفيفة في الإصابة بحمى شديدة وظهور أعراض شبيهة بأعراض الإنفلونزا، ويمكن أن يؤدي أحد أشكال حمى الضنك الشديدة -والمعروف باسم حمى الضنك النزفية- إلى نزيف وانخفاض مفاجئ في ضغط الدم (صدمة) والوفاة.

أ)، أو الذين يَئِنّون تحت وطأة أمراض مثل الملاريا أو الإسهال أو الدّيدان، هؤلاء الأطفال يَعْدَمون القدرة على التعلم التي يتمتع بها الأطفال الأصحّاء وذوو التغذية السليمة، كما أنهم معرّضون أكثر للرّسوب أو للتسرّب مبكّرًا من التعليم أو للفشل في التعلّم بالشكل اللائق بسبب ضعف التركيز، وتدنّي الحافز وسوء الوظائف الإدراكية[68] .

62- ومن التأثيرات الأخرى للتغيّرات المناخية تلك التي تطال تدمير المدارس والفصول الدّراسيّة؛ ففي جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هناك "أكثر من مليون فصل من الفصول الدراسية معرّض للفقد نتيجة للكوارث المرتبطة بالطقس والتغيّرات المناخية"، كما أدّى إعصار سدر الذي ضرب بنغلاديش في نوفمبر 2007 إلى تدمير 74 مدرسة حكومية ابتدائية وإتلاف 8817 مدرسة أخرى. وقُدِّر عدد الأطفال المتضرّرين من ذلك بنحو 664 ألف طفل، وبلغت التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار والتجديد أكثر من 82 مليون دولار (داس، 2008). كما أدّت فيضانات كمبوديا عام 2000 إلى تدمير ما يقرب من 18% من المدارس في البلاد، وإلى تغيّب نحو نصف مليون طفل عن العملية التعليمية، وقد كلّفت عملية إعادة التأهيل نحو 1.6 مليون دولار، وقد أشارت البحوث اللاحقة في كمبوديا إلى أنّ التغيّب عن الدّراسة والتسرّب من التعليم كان أعلى في المناطق التي تعرّضت للفيضانات عنها في المناطق الأخرى، وأنّ العملية التعليمية عادةً ما تتوقف لفترات تتراوح بين شهر وشهر ونصف نتيجةً للفيضانات، وفي المدارس الواقعة في المناطق المعرضة للفيضانات[69].

3-الحق في السّكن اللائق:

63- تم النص على هذا الحق في العديد من المواثيق الدّولية لحقوق الإنسان، فمثلًا المادّة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصّت على أنه "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحّة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمّن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبّية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، كما نصّ العهد الدّولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادّة 11 منه على حقّ جميع الأشخاص في الحصول على مستوى

[68]- مصدر سابق https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/education-and-climate-change-middle-east-and-north-africa

[69]- مصدر سابق https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=486775

معيشي ملائم لأنفسهم ولأسرهم، بما في ذلك السّكن اللّائق[70]. وأوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نطاق الحق في السّكن وإعماله، مشيرةً إلى أهمّيته للتمتع بالحقوق[71]. كما أشارت اتفاقية حقوق الطّفل إلى "حق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموّه البدني والعقلي والرّوحي والمعنوي والاجتماعي... ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان"[72].

64- ويهدّد تغيّر المناخ الحق في السّكن اللائق وعناصره الأساسيّة بطرقٍ شتّى؛ فالظّواهر المناخية القصوى يمكن أن تدمّر المنازل وتشرّد الآلاف والملايين من الأشخاص بمن فيهم الأطفال، ومع ارتفاع درجات الحرارة يصبح السّكن الحضريّ عرضةً لدرجة عالية من المخاطر، وخاصة تلك السيّئة التّشييد أو المقامة في مواقع غير ملائمة (العشوائيّات)، مثلما شهدنا خلال شهري تموز/جويليه وآب/ أغسطس من العام الجاري (2022) في السّودان وبعض الدّول الأخرى، كما يهدّد ارتفاع مستوى سطح البحر الأراضي التي تُقام عليها المنازل في المناطق المنخفضة، وعادةً ما تكون المناطق المنخفضة في المدن السّاحليّة أكثر عرضة لمخاطر الفيضانات، ولا سيما حين تكون البنية التّحتيّة للصّرف الصحّي ضعيفة وقاصرة.

الأطفال في وضعيّات هشّة

1-الأطفال ذوو الإعاقة:

65- قدّر تقرير صادر عن اليونيسيف سنة 2021[73] عدد الأطفال ذوي الإعاقة في العالم بحوالي 240 مليونًا، وهذا الرقم يبدو في تزايد متواصل، خصوصًا مع ظهور أنواع كثيرة من الإعاقات وتنوّع تصنيفاتها. وتنص الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة سنة 2006، في مادتها 7، على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة "لكفالة تمتع الأطفال ذوي الإعاقة تمتعًا كاملًا

[70]- مصدر سابق – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية...
[71]- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – التعليق العام رقم 4 لسنة 1994 بشأن الحق في السكن اللائق.
[72]- اتفاقية حقوق الطفل – مصدر سابق – المادة 27.
[73] https://uni.cf/3sCS4J8

بجميع حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، وذلك على أساس المساواة مع غيرهم من الأطفال"[74]، كما تعرّف "الإعاقة" بأنّها وضعيّة تفاعل بين "الوهن الشخصي والدّائم" وبين "الحواجز البيئيّة والثقافية"، التي ينجم عنها "الحرمان من التمتّع بالحقوق والحرّيات". واستنادًا إلى هذا المفهوم للإعاقة، فإنّ تأثير التغيّرات المناخية سيكون "مضاعفًا" على الأطفال ذوي الإعاقة؛ حيث سيواجهون "حواجز" إضافيّة تتمثّل في "الأعاصير" و"الفيضانات" و"الحرارة المرتفعة" و"الأمطار الغزيرة" و"العواصف" وغيرها من العوامل المناخية التي ستضاف إلى الحواجز التي يواجهونها في حياتهم اليوميّة أصلًا، ممّا سيفاقم حجم تأثير تلك التغيّرات مقارنةً بأقرانهم من غير ذوي الإعاقة، بسبب نقص الوصول إلى موارد الطوارئ وصعوبات التنقل الموجودة من قبل، إضافةً إلى أنّ نسبة كبيرة منهم (80% تقريبًا) يعيشون في فقر، والأشخاص الذين يعيشون في فقرهم بطبيعتهم أكثر عرضة للخطر بسبب تغيّر المناخ، خاصّة في ظلّ "غيابهم" شبه الكلّي في برامج التكيّف والتخفيف والطّوارئ المناخيّة، فهمْ أشخاص غير مرئيّين!

66- ورغم أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة يشكّلون قرابة 15 في المائة من سكّان العالم، فقد تمّ تجاهل الاعتراف بالمخاطر المتزايدة التي يواجهونها -وخاصّة الأطفال منهم- فيما يتعلّق بالتغيّرات المناخيّة، مثل التمييز والتهميش والحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثّقافية الأخرى التي تؤثر على درجة شدة تأثيرات تلك التغيّرات عليهم؛ حيث لم تُشِر -على سبيل المثال- الأهداف الإنمائيّة للألفية إلى العلاقة بين الإعاقة وتغيّر المناخ، إلّا أنّ العديد من الاتفاقيات والوثائق الدولية تداركت هذا الأمر ووضّحت بالتفصيل تلك المخاطر، مثل اتفاقيات كانكون لعام 2010، وآليّة وارسو الدولية لعام 2013 للخسائر والأضرار، وديباجة اتفاقية باريس لعام 2015 بشأن تغيّر المناخ؛ حيثُ تمّ اتخاذ خطوة أخرى لضمان أنّ المعلومات حول مخاطر المناخ من قبل مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان الذي يسلط الضوء على الحالات والمزيد من التحديثات.[75]

67- وحتى بدون آثار تغيّر المناخ، فإنّ فرص الأطفال ذوي الإعاقة في التمتّع بحقوقهم أقلّ من فرص أقرانهم، كالحقّ في الرّعاية الصحّية، والحق في التعليم، والحق في اللعب والترفيه، والحق في إمكانية الوصول إلى المرافق العامّة والخاصّة المعدّة للاستخدام العام والحق في استخدام المواصلات والنّفاذ إلى المعلومات، وغيرها من الحقوق، بسبب الوصم الاجتماعي، والإقصاء،

[74] https://bit.ly/38NHRm7

[75] https://www.hrw.org/news/2020/05/28/people-disabilities-needed-fight-against-climate-chang

والفقر، والسياسات التمييزية، والافتقار لبرامج الرعاية لبعض أنواع الإعاقات (الذهنية والتوحّد مثلًا)، وبذلك فإنّ حقوقهم تلك ستُنتهَك بالتأكيد خلال الأزمات والكوارث المناخية والبيئية، ولذلك يُعدّ وضعهم أكثر "هشاشة" من أقرانهم تجاه تأثير التغيّرات المناخية خاصّة. وعندما تقلّل الضغوط المرتبطة بتغيّر المناخ من فعاليّة أنظمة الحماية والرّعاية الاجتماعيتين، فإنّ هذه التفاوتات في التمتّع بالحقوق بينهم وبين أقرانهم غير ذوي الإعاقة ستتسع، وخاصة في الأرياف وبين الفقراء.

68- الأطفال ذوو الإعاقة همْ من أكثر فئات الأطفال تضرّرًا في حالات الطّوارئ والأزمات؛ "إذ تُسجّلُ في صفوفهم معدّلات اعتلال ووفيات أعلى من تلك التي تُسجّل ضمن فئات أخرى من الأشخاص، وهم في الوقت نفسه من أقلّ الفئات قدرةً على الحصول على الدّعم في حالات الطّوارئ. ومن شأن التغيّرات المناخية المفاجئة أو بطيئة الحدوث أن تؤثّر بشدّة في إمكانية حصول الأطفال ذوي الإعاقة على الغذاء والتغذية، ومياه الشّرب المأمونة، وخدمات الإصحاح، وخدمات الرّعاية الصحّية والأدوية، والتّعليم والتّدريب، والسّكن اللائق"[76] .

69- يعتمد العديد من الأطفال ذوي الإعاقة على الأجهزة المساعِدة التي تعزّز الوظائف البدنية لديهم بوسائل، منها تمكينهم من السّمع أو النّظر بشكل أفضل ومن التنقّل، و"كثيرًا ما تُفقَد أو تَتلف هذه الأجهزة خلال الكوارث، ممّا يتركهم دون مساعدة متكيّفة، وعادةً لا تكون مثل تلك الأجهزة من ضمن ما يتمّ توزيعه من موادّ الإغاثة، وإن وُزّعت، فإنّها قد لا تقوم بنفس الوظائف التي توفّرها أجهزتهم المفقودة"[77].

70- ثمّ إنّ الأطفال ذوي الإعاقة -وخاصّةً الفتيات منهم- معرّضون أكثر لخطر العنف، بما فيه العنف أو الاستغلال أو الإيذاء الجنسي، في حالات الطّوارئ، وخاصّة في مآوي الطّوارئ. وفي بعض البلدان تقيّد نظمٌ من المعتقدات المحافظة حركة النّساء والفتيات ذوات الإعاقة، بما في ذلك تقريرُ مَن يمكن أن يساعد في إجلائهنّ والأماكن التي يمكنهن المكوث فيها أثناء حالات الطّوارئ، ممّا يزيد من خطر تعرّضهنّ للأذى بسبب الآثار الضارّة للتغيّرات المناخيّة"[78].

2-الأطفال في وضعيّات التشرّد والنّزوح

[76]- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السّامية لحقوق الإنسان – دراسة تحليلية تتناول تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق تغير المناخ – تموز/يوليو 2020 – ص4.
[77]- المصدر السابق – ص5.
[78]- المصدر السّابق – ص6.

71- يتقاطع تغيّر المناخ مع الظروف البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية الحالية التي تساهم في اتخاذ الناس قرار الانتقال؛ فقد نزح ما يقرب من 10 ملايين طفل في أعقاب الصّدمات المتعلقة بالطقس في عام 2020 وحده، بالإضافة إلى ذلك، يعيش ما يقرب من نصف الـ 2.2 مليار طفل في العالم، أو ما يقرب من مليار فتى وفتاة، في 33 دولة معرّضة بشدّة لتأثيرات تغيّر المناخ[79]. وقد يُجبَر ملايين الأطفال الآخرين على التنقل في السنوات القادمة؛ فمع كل يوم يرتفع فيه مستوى سطح البحر، وتمور فيه الأعاصير، وتندلع فيه حرائق الغابات، وتنهار فيه المحاصيل؛ سيكون هناك المزيد والمزيد من الأطفال والأسر الذين يُجبَرون على مغادرة ديارهم.

72- رغم أنّ الأطفال النازحين معرّضون للخطر بشكل خاص عند التنقل في سياق تغيّر المناخ، وهم "أكثر عُرضة لسوء المعاملة والاتّجار والاستغلال، ولفقدان الوصول إلى التعليم والرعاية الصحّية، وكثيرًا ما يُجبرون على الزواج المبكّر وعمالة الأطفال، لكن يتمّ التغاضي عن احتياجاتهم وتطلعاتهم في المناقشات السّياسية.[80]" وسعيًا إلى ضمان إبراز احتياجات هؤلاء الأطفال وحقوقهم في المناقشات السيّاسيّة والبرمجة في سياق تغيّر المناخ، أطلقت المنظمة الدّولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وجامعة جورج تاون في واشنطن، وجامعة الأمم المتحدة (UNU) ومقرّها طوكيو، اليابان، المبادئ التوجيهية للأطفال المتنقلين في سياق تغيّر المناخ، التي توفر للحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات الدولية وجماعات المجتمع المدني أساسًا لبناء سياسات تحمي حقوق الطفل. تم تطوير تلك المبادئ بالتعاون مع نشطاء المناخ والهجرة الشباب والأكاديميين والخبراء وواضعي السياسات والمهنيين والممارسين ووكالات الأمم المتحدة، وتحتوي على مجموعة من تسعة مبادئ تعالج نقاط الضعف الفريدة ومتعدّدة الطبقات للفتيان والفتيات الذين تم اقتلاعهم من جذورهم، سواء داخليًّا أو عبر الحدود، نتيجة للآثار السلبية لتغيّر المناخ[81].

73- ويُعتَبر التشريد أحد أبرز الآثار غير المباشرة على حقوق الأطفال؛ فحسب تقرير الفريق الحكومي الدّولي المَعْني بتغير المناخ الصادر عام 1990، فإن أكبر أثر في حدّ ذاته لتغيّر المناخ يتمثَّل في هجرة البشر؛ فقد يتشرد 150 مليون نسمة بحلول عام 2050، بسبب الظواهر المتعلقة بتغيّر المناخ، مثل التصحّر، وزيادة ندرة المياه، والفيضانات والعواصف. ويُتوقَّع أن يتمّ التشريد الناجم عن تغيّر المناخ أساسًا داخل البلدان، وأن يؤثر في المقام الأوّل في أفقر المناطق والبلدان.

[79] - https://news.un.org/ar/story/2022/07/1107772
[80]- المصدر السابق.
[81]- المصدر السابق.

74- ويسهم تغيّر المناخ أيضًا في النزوح والهجرة؛ ففي عام 2015، واجهَ 19.2 مليون شخص نزوحًا داخليًّا جديدًا ناتجًا عن الكوارث، معظمها مرتبط بالمناخ[82]. ومن الصّعب التمييز بين الأطفال والأسر التي تتنقل بسبب آثار تغيّر المناخ عن المهاجرين الآخرين في البيانات العالمية، ومع ذلك، لا جدال في أنّ الآثار الضارّة لتغيّر المناخ -مقترنة بالحرب والصراع والفقر- وتفاقمها، تسهِم في الأعداد المذهلة ومحنة الأطفال المشرّدين داخليًّا واللاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء العالم[83]. ولا تميل التجارب المتميزة للأطفال إلى أن يتمّ التقاطها في عمليات البحوث والسياسات المتعلقة بالتنقل المرتبط بالمناخ، بما في ذلك زيادة خطر تشتُّت أسرهم وتعرّضهم للاستغلال والعنف وسوء المعاملة، وفقدان التعليم، وزيادة التعرّض للصّدمات النفسية والأذى البدني، وحقهم في الجنسيّة والهويّة. وممّا يجدر بنا الإشارة إليه هنا هو أنه غالبًا ما يواجه الأطفال المشرّدون[84] داخليًّا تحدّيات كبيرة فيما يتعلق بحمايتهم والوصول الآمن إلى الغذاء والمياه وسبل العيش، ومن أكثر الأمور خطورةً الهجمات على مواقعهم، وما يترتب على ذلك من عنف جنسي، بالإضافة إلى التجنيد القسري للأطفال المشرّدين في الجماعات المسلّحة[85].

75- كما أنّ من بين الأمور التي تزيد من تعقيد وضعيّة المتشرّدين داخليًّا صعوبة الوصول إليهم، خصوصًا عند وجودهم في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة[86]، ممّا يضعف دقة البيانات التي تعتمد عليها الجهات الحكومية بصفتها الجهات المسئولة في المقام الأوّل، والجهات العاملة في المجال الإنساني لتحديد الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل؛ ففي عام 2017، سجّل نحو 18,8 مليون حادث من حوادث التشرّد الناجم عن الكوارث، ووقع الكثير من هذه الحوادث على أشخاص كانوا قد تعرّضوا للتشرّد مرارًا. وبسبب آثار تغيّر المناخ، يُعتقَد أنّ ما بين 50 و250 مليون من الناس قد ينتقلون بحلول منتصف هذا القرن، في نطاق بلادهم أو خارج حدودها، بشكل دائم أو مؤقت[87].

---

[82] -مركز رصد النزوح الداخلي، التقديرات العالمية 2016 http://www.internal-displacement.org/globalreport2016/pdf/2016-global-report-internal-displacement-IDMC.pdf

[83] -اليونيسف (2016)، 'اقتلعوا':
https://www.unicef.org/publications/files/Uprooted_growing_crisis_for_refugee_and_migrant_children.pdf

[84] -يقصد بالأطفال المشردين داخليًّا: الأشخاص الذين أُكرِهوا على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة بسبب آثار تغير المناخ ويظلون داخل حدود بلدانهم. انظر: المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، منشور الأمم المتحدة E.2/ CN.4/1998/53/Add.2، المرفق، 1998.

[85]- تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليًّا A\64\214، صدر عام 2009، ص 4.

[86]- التشرد الداخلي ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان- تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الاشخاص المشردين داخليًّا. A/HRC/41/40 الصادر بتاريخ 17 أبريل 2019، ص 11.

[87]- موجز حلقة النقاش التي تناولت حقوق الإنسان للمشردين داخليًّا، تخليدًا للذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، A/HRC/40/26، 17ديسمبر/ كانون الأول 2018.

3-الأطفال العاملون

76- بفعل التغيّر المناخي والأزمات والحروب وجائحة كورونا، ارتفعت عمالة الأطفال حول العالم، وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى وجود 160 مليون طفل عامل (عُشر أطفال العالم)، بينهم نحو 79 مليون طفل يعملون في ظل ظروف استغلالية، على سبيل المثال في المزارع أو في المناجم أو في الصّناعة، أو يسقطون ضحايا للاستغلال الجنسي التجاري، ووفقًا لهذه الأرقام فإنّ النسبة قد واصلت ارتفاعها المُسجّل في السّنوات الأخيرة نتيجةً لأسباب عدّة، من بينها التغيّرات المناخية وتداعيات جائحة كورونا، إلى جانب الصّراعات المسلّحة وانعدام الأمن الغذائي والمجاعات.

وتحتل إفريقيا المرتبة الأولى فيما يتصل بعدد الأطفال الملتحقين بأعمال؛ حيث يصل عددهم إلى نحو 72 مليون طفل، ثم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنحو 62 مليون طفل، وأكّدت الأمم المتحدة على أنّ القضاء على عمالة الأطفال يتطلب سياسات فعّالة لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية والتعليم وفرص العمل اللائق للآباء ومقدّمي الرعاية لمعالجة الظروف التي تدفع إلى عمالة الأطفال[88].

4-الفتيات

77- أكّدت اتّفاقية حقوق الطّفل على مبدأ المساواة وعدم التّمييز في التمتّع بالحقوق والحرّيات المنصوص عليها في الاتّفاقية، "تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أيّ نوع من أنواع التمييز، بغضّ النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصيّ القانوني عليه، أو لونهم أو جنسهم، أو لغتهم أو دينهم، أو رأيهم السياسي أو غيره، أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم أو عجزهم، أو مولدهم، أو أيّ وضع آخر. وتتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز"[89]،

---

[88]- https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D9%85%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84/a-62104956

[89]- اتفاقية حقوق الطفل – مصدر سابق – المادة 2.

وبالتّالي فإنّ الفتيات يتمتّعن بكل الحقوق والحريّات الواردة في الاتفاقية، كما أكّدت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة على "الحاجة الملحّة لتخفيف حدّة تغيّر المناخ، وسلّطت الضّوء على الخطوات التي ينبغي اتّخاذها لتحقيق المساواة بين الجنسين، تعزيزًا لقدرة الأفراد والمجتمعات المحليّة على الصّمود في وجه تغيّر المناخ والكوارث"[90].

78- ويتباين تأثير تغيّر المناخ والكوارث على النساء والفتيات والرّجال والفتيان؛ إذ يتعرّض العديد من النساء والفتيات لمخاطر أكبر، ويتحمّلن أعباء أثقل ويواجهن آثارًا أشدّ؛ فحالات الأزمات تؤدّي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين القائمة من قبل وإلى استفحال الأشكال المتداخلة للتمييز ضدّ فئات، منها النّساء والفتيات اللائي يعشن في الفقر، ونساء وفتيات الشعوب الأصليّة، والنساء والفتيات المنتميات إلى الأقليات الإثنية والعرقية والدّينية والجنسية، وذوات الإعاقة، واللاجئات وملتمسات اللجوء والمشرّدات داخليًّا، وعديمات الجنسية، والمهاجرات والرّيفيات، وغير المتزوّجات والمراهقات، والمسنّات اللائي كثيرًا ما يتضرّرن أكثر من الرّجال أو من غيرهن من النساء والفتيات[91].

79- وفي العديد من السّياقات تُحِدّ أوجه عدم المساواة بين الجنسين من قدرة النساء والفتيات على التحكم في القرارات التي تنظم حياتهن، كما تُحِدّ من إمكانية حصولهنّ على الموارد من قبيل الغذاء والمياه والمدخلات الزراعية والأراضي، والائتمان والطاقة، والتكنولوجيا والتعليم، والخدمات الصحّية والسّكن اللائق، والحماية الاجتماعية والعمل، ونتيجةً لأوجه عدم المساواة تلك تزيد احتمالات تعرّض النساء والفتيات للمخاطر الناجمة عن الكوارث وللخسائر المتصلة بسبل عيشهن، وتَقِل قدرتهن على التكيف مع التغيّرات في الظروف المناخية[92].

80- ترتفع مستويات الوفيات والاعتلال في حالات الكوارث لدى النساء والفتيات، كما تواجه النساء والفتيات خطر التعرّض للعنف الجنساني بدرجة أعلى أثناء الكوارث وفي أعقابها، وفي ظل غياب نظم الحماية الاجتماعية، وفي الحالات التي يقترن فيها انعدام الأمن الغذائي بإفلات مرتكبي العنف الجنساني من العقاب، كثيرًا ما تتعرّض النساء والفتيات للعنف والاستغلال الجنسي عند محاولتهن الحصول على الغذاء وغيره من الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرهن ولأنفسهن[93] .

[90]- اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – التعليق العام رقم 37 لسنة 2018 بشأن الأبعاد الجنسانية للحدّ من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ.
[91]- اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- المصدر السابق.
[92]- المصدر السابق.
[93]- المصدر السابق.

81- وفي المخيّمات والمستوطنات المؤقتة، يؤدّي أيضًا انعدام الأمن المادّي –فضلًا عن الافتقار للبنية التحتية والخدمات الآمنة والميسورة، بما في ذلك مياه الشرب والمرافق الصحّية– إلى ارتفاع مستويات العنف الجنساني ضدّ النساء والفتيات، وتكون النساء والفتيات ذوات الإعاقة معرّضات بوجه خاص للعنف الجنساني والاستغلال الجنسي أثناء الكوارث وفي أعقابها بسبب التمييز، استنادًا إلى القيود المادّية، وبسبب معوقات الاتصال وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى المرافق الأساسية، ويزداد أيضًا احتمال وقوع حوادث العنف المنزلي والزواج المبكّر أو الزواج القسري أو كليهما، والاتجار بالأشخاص والبغاء القسري أثناء الكوارث وفي أعقابها[94].

82- وللتهديدات المكثّفة التي تتعرّض لها الأراضي والمياه والأنواع وسبل العيش، تأثيرٌ عميق في نساء وفتيات المناطق الرّيفيّة اللائي ينشطن ويعملن في تلك الأراضي، ويعوّلْن على النّظم الإيكولوجيّة البحريّة والبرّية في إعاشة أسرهنّ؛ فالضّغوط الاقتصاديّة التي تسبّبها الكوارث وتغيّر المناخ قد يؤدّيان إلى زواج الأطفال والزّواج المبكّر والزّواج القسري بحسبان هذه الممارسات إستراتيجية من إستراتيجيات التكيّف، وتمثّل الهجرة أيضًا إستراتيجية أخرى من إستراتيجيات التكيّف، وعلى سبيل المثال هجرة النّساء والفتيات الرّيفيّات في المجتمعات الزّراعيّة في المناطق المعرّضة للجفاف المتفاقم بسبب تغيّر المناخ، ومن المناطق السّاحليّة المهدّدة بارتفاع مستوى سطح البحر وبالظّواهر الجويّة القصوى[95].

المسئوليّات والالتزامات

83- مثّل صدور اتّفاقيّة حقوق الطّفل عام 1989 تحوّلًا مهمًّا على مستوى حماية الأطفال في العالم، وقد مكّن ذلك من اعتماد مبادئ ومفاهيم جديدة مبنيّة على مقاربة حقوقيّة ترمي إلى تعزيز رفاهيّة الأطفال، تستند إلى مبدأ إعلاء المصلحة الفضلى للطفل فوق جميع الاعتبارات الأخرى حسب ما ورد في نصّ المادّة الثالثة من الاتفاقية، التي انضمّت إليها جميع دول العالم (ما عدا الولايات المتحدة الأمريكيّة) بما فيها دول المنطقة العربية.

84- وفقًا للمقاربة الحقوقيّة، فإنّ كرامة الطّفل لا يمكن إدراكها دون تمتّعه بحقوقه وحرّياته بما يتوافق مع المعايير الدّوليّة، وعلى رأسها اتّفاقيّة حقوق الطّفل التي تحصر المسألة في اعتبار الطّفل

[94]- المصدر السابق.

[95]- المفوّضيّة السّامية لحقوق الإنسان – صحيفة الوقائع رقم 38 – 2022، ص21.

أداتها ومحورها وهدفها، باعتباره "صاحب حقوق"، وتُحمِّلُ كلّ أطراف مكوّنات المجتمع المسئوليّة تُجاهه باعتبارهم "أصحاب الواجب والمسئوليّة"، أي أنّ الطّفل "دائنٌ/ة بالحقوق" والجميع "مَدينون بالمسئوليّة" تُجاه "حقوقه"، وتَضع "الدّولة" على رأس هؤلاء، وتتمثّل تلك "المسئوليّة" في ثلاث مجموعات من الالتزامات، وعلى جميع تلك "الأطراف"، بما فيهم القطاع الخاص والشركات الدّوليّة ترجمة الوفاء بها من خلال مجموعة من "التدابير التنفيذيّة"، والالتزاماتُ هي:

85- الالتزام بالاحترام، أي الامتناع عن اتّخاذ أيّ إجراءات أو تدابير من شأنها أن تعرقل تمتّع الأطفال بالحقوق والحريّات المنصوص عليها في اتّفاقيّة حقوق الطّفل وبقيّة الأدوات الدّوليّة ذات الصّلة بهم، وللوفاء بهذه المسئوليّة، يجب على الدّولة أن تقيّم الآثار المحتملة لأنشطة الشّركات التي تعمل في مجالات يمكن أن تتسبّب أنشطتها في التأثير على حقوق الأطفال، وخاصّة ذات الصّلة بمسبّبات التّغيّرات المناخيّة، قبل السّماح لها بممارسة أنشطتها. كما يجب عليها أن تعلن هذه الاستنتاجات وأيّ إجراءاتٍ وقائيّة، كما يقع على الشّركات أيضًا مسئوليّة احترام حقوق الطفل بامتناعها عن القيام بأيّ أنشطة قد تعيق تمتع الأطفال بحقوقهم، كالأنشطة التي تؤدّي إلى تلوّث الهواء أو المياه أو الأراضي، أو تسبّب صدمات أو أخطارًا بيئيّة أو مناخيّة.

86- الالتزام بالحماية، أي حماية الأطفال من أيّ اعتداء على حقوقهم وحرّياتهم المنصوص عليها في اتّفاقيّة حقوق الطّفل وبقية الأدوات الدّوليّة ذات الصّلة بهم من أيّ طرف ثالث، وبالتالي يجب على الدّول أن تتخذ كل الخطوات الضروريّة لحماية كلّ الأطفال في نطاق ولايتها القضائية من التغيّرات المناخية، ومساعدتهم على التكيّف مع آثارها المتوقَّعَة التي لا مَناص منها، وأن تعمل على التقليل إلى أدنى حدّ من تأثير التغير المناخي على حقوق الطّفل، بصرف النظر عمّا إذا كانت الدولة مسئولة عن تلك الآثار؛ لأنّها مسئولة عن حماية الأطفال من الأضرار التي تسبّبها أطراف ثالثة. كما يقع على الشّركات مسئوليّة حماية الأطفال من أيّ آثار لأنشطتها التي قد تنتهك أيَّ حقّ من حقوقهم، وعليها أيضًا اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك الانتهاكات التي تتسبّب بها أو التي تسهِم فيها، سواءٌ بنفسها أو بالتعاون مع غيرها من الجهات الفاعلة. وتشمل هذه المسئوليّات الأضرار التي تلحق بحقوق الأطفال نتيجة التغيّر المناخي.

87- الالتزام بالتّطبيق، أي ضمان وكفالة تمتّع الأطفال بحقوقهم وحرّياتهم، وفقًا للمعايير والضّمانات المنصوص عليها في اتّفاقيّة حقوق الطّفل وبقية الأدوات الدّوليّة ذات الصّلة بهم، وخاصّة الحق في الحياة والبقاء والنّماء والمشاركة؛ ضمانًا لمصلحتهم الفضلى دون أيّ شكل من

أشكال التّمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، وفي هذا الإطار، يقع على الدّولة واجب اتّخاذ كافّة التّدابير التّشريعية والتنفيذية وغيرها من التّدابير اللازمة لحماية حقوق الطّفل من جميع التأثيرات المناخية، بما في ذلك التّدابير الوقائية، ولذلك على الدّولة إعداد الخطط والإستراتيجيات اللازمة لضمان تلك الحماية والوقاية، باعتماد مقاربة تشاركيّة تضمّ جميع الجهات والأطراف ذات الصلة، وخاصة الأطفال باعتبارهم أصحاب حقوق ولهم الحق في المشاركة في اتّخاذ القرارات والتّدابير التي تؤثّر على حياتهم وحياة المجتمعات التي يعيشون فيها.

88- وفي ذات الإطار، طالبت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ في مادّتها الثّانية عشرة الدول الأطراف فيها "باتخاذ تدابير لتحسين التعليم والتدريب وإذكاء الوعي والمشاركة العامّة ووصول الجمهور إلى المعلومات". وقد صادقت كلّ دول المنطقة على اتفاقية باريس للمناخ، والهدف من الاتفاق -على النحو المبيّن في المادّة 2- هو الحصول على استجابة أقوى لمخاطر تغيّر المناخ. وبالتّالي، على الدّول التزامٌ بتخفيف الآثار الضارّة للتغيّر المناخي من خلال اتخاذ أكثر الإجراءات الممكنة والفعّالة للحيلولة دون حدوث الانبعاثات أو الحدّ منها في أقصر إطارٍ زمنيٍّ ممكن. وعلى الدّول الغنية أن تقود المسيرة، داخليًّا وعبر التعاون الدولي في آنٍ واحد، وعلى جميع الدول اتخاذ كافة الخطوات المعقولة لتقليص الانبعاثات الغازيّة بأقصى ما تستطيع.

89- كما يجب على الشركات -وخاصّة شركات الوقود الأحفوري- أن تتّخذ فورًا تدابير لتقلّل إلى أدنى الحدود الانبعاثاتِ الغازيّةَ المُسبّبة للاحتباس الحراري، بما في ذلك عن طريق تحويل اهتمامها التجاري نحو الطاقات المتجددة؛ فقد عُرِف عن هذه الشركات تاريخيًّا أنّها من بين الشركات الأكثر مسئوليةً عن التغيّر المناخي، وهذا مستمرٌّ إلى يومنا هذا. وتُظهِر البحوث أن 100 من تلك الشركات التي تنتج الوقود الأحفوري مسئولةٌ عن 71% من الانبعاثات الغازيّة المسبّبة للاحتباس الحراري في العالم منذ عام 1988. وهناك أدلةٌّ متزايدةٌ تشير إلى أنّ شركات الوقود الأحفوري الرئيسيّة تعرف منذ عقودٍ الآثارَ المؤذية لحرق الوقود الأحفوري، وأنها سعت إلى طمس تلك المعلومات ووضعِ العراقيل في طريق الجهود الرّامية إلى مواجهة التغيّر المناخي[96]، وبالتّالي على تلك الشّركات أن توفّر للعموم -بمن فيهم الأطفال- المعلومات المتعلّقة بكمّية الانبعاثات الغازيّة المسئولة عن إطلاقها، وعمّا تبذله من مجهودات لتخفيف شدّتها، ويجب أن تشمل هذه الجهود

[96] - https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/climate-change

الشركاتِ المتفرعةَ عنها، والشركاتِ التي تتبعها، والكياناتِ الموجودةَ في سلسلة التزويد والتوريد كلها.

90- ولكن للأسف فإن التعهّدات الحاليّة التي قدّمتها الحكومات لتخفيف حدّة التغيّر المناخي غير كافية البتّة، باعتبار أنها ستفضي إلى زيادةٍ مفجعةٍ بحلول عام 2100 بمقدار 3 درجات مئوية في متوسّط درجات الحرارة العالمية فوق مستويات ما قبل الثورة الصّناعية، وقد بدأ الناس في بلدانٍ من بينها فرنسا وهولندا وسويسرا يرفعون دعاوى قضائيّة على حكوماتهم لعدم وضعها أهدافًا وتدابير ملائمةً لتخفيف حدّة تغيّر المناخ.

احترام المبادئ العامّة لحقوق الطّفل

91- في جميع التّدابير التي تتّخذها الدّولة أو الشّركات أو قطاع الأعمال التّجارية أو الدّول الصّناعية الكبرى في مواجهة التغيّر المناخي، بما في ذلك تدابير التكّيف وتدابير التّخفيف وتدابير الوقاية وتدابير جبر الضّرر، على جميع تلك الأطراف الالتزامُ باحترام المبادئ العامّة التّالية لحقوق الطّفل:

1) مراعاة مصلحة الأطفال الفضلى وإعطائها الأولويّة على جميع الاعتبارات الأخرى.
2) المساواة وعدم التّمييز بين الأطفال، سواء على أساس الجنس أو اللّون أو العرق، أو المناطق، أو الإعاقة، أو النّزوح أو الهجرة أو اللجوء، أو غير ذلك من أسس التّمييز.
3) احترام الحق في الحياة والبقاء والنّماء، في جميع التّدابير والإجراءات.
4) مشاركة الأطفال المستنيرة في كل القرارات التي تخصّهم ذات الصّلة بتدابير التكيّف مع التغيّرات المناخية، أو التّخفيف من آثارها، أو الوقاية منها، أو جبر أضرارها، ولن يكون ذلك متيسّرًا إلّا بتزويد الأطفال بالمعلومات والبيانات المتعلّقة بالتّغيّرات المناخيّة وأسبابها وآثارها السّلبية، وتدابير التكيّف معها، أو التخفيف من آثارها، أو الوقاية منها، أو جبر الأضرار النّاجمة عنها بطرق وأساليب ميسّرة تتناسب مع قدراتهم المتنامية، والتأكّد من فهمهم لها، واعتبار ذلك جزءًا من مسارات مشاركتهم المستنيرة وشرطًا لها.
5) تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال، وخاصّة الأطفال ذوي الإعاقة، والفتيات، والأطفال النّازحين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، والأطفال العاملين، والأطفال في وضعيّات الفقر والهشاشة الاجتماعية، والأطفال من الأقليّات والسكّان الأصليّين.

6) الإتاحة وإمكانية الوصول إلى جميع إجراءات وتدابير ومرافق ومعلومات، وطرق وأساليب مواجهة التّغيّرات المناخيّة، والتكيّف معها، والتّخفيف من آثارها والوقاية منها وجبر أضرارها، لجميع الأطفال، وبالطرّق والوسائل التي يختارونها بأنفسهم، بما في ذلك لغات الإشارة، وطريقة "براي"، وطرق ووسائل التّواصل الأخرى.

7) احترام كرامة الأطفال المتأصّلة فيهم، وتعزيز استقلاليّتهم، وعدم تعريضهم لما قد يؤثّر في اعتزازهم وثقتهم بأنفسهم وبثقافتهم وبمجتمعاتهم التي يعيشون فيها.

8) قبول التنوّع البشري، وتعزيز التّعايش المشترك والصّداقة بين الشّعوب والمجتمعات والثقافات المختلفة واحترام خصوصيّاتها.

بارقة أمل:

92- الحجر الصحّي الذي عاشته البشريّة في جميع أصقاع العالم، كان له الوقع الإيجابي على صحّة كوكب الأرض واستدامة موارده الطبيعيّة ولو مرحليًّا، حيث حدّ من السّفر البرّي والبحريّ والجويّ، وأوقف الأنشطة الملوّثة التي تُمكِّن من خفض الغازات الدفيئة بشكل كبير، هذا هو الحال بشكل خاص في معظم المناطق الصناعيّة؛ حيث يكون إنتاج أوّل أكسيد الكربون مرتفعًا جدًّا، وبالتالي كانت أعظم تجربة تعيشها البشرية على نطاق عالمي؛ فقد أظهرت بيانات الأقمار الصناعية انخفاضًا حادًّا في الغازات الملوثة، مثل ثاني أكسيد الكربون، التي تنتجها بشكل أساسي المركبات والمنشآت الصناعية القائمة على الوقود الأحفوري. وفي يوهان الصينية مهَّد الفيروس الأم "كورونا" التي شهدت أوّل حجر صحّي لحوالي 11 مليون نسمة، تمّ التحقق من التأثير الإيجابي للحجر الصحّي على صحّة سكان يوهان الذين يعاني الكثير منهم من مرض الرّبو وضيق التنفس، وقد استطاع الحجر الصحّي تخفيض غازات الاحتباس الحراري بنسبة تراوحت من 10 إلى 30٪[97]، وهذا دليل عمليّ وواقعيّ على إمكانيّة "إنقاذ" الأرض والبشر من كارثة وشيكة الحدوث، وهي "الانقراض السّادس."

توصيات:

93- نختم ورقتنا هذه بمجموعة من التّوصيات التي نرجو أن يتبنّاها المنتدى باعتبارها توصيات للدّول؛ علَّها تُسهِم في حماية الأطفال من الآثار السلبيّة للتغيّرات المناخيّة:

1- مراعاة مصالح الطفل الفضلى في جميع المسائل المتعلّقة بحقوق الطفل، بما في ذلك اتخاذ القرارات البيئية، ومراجعة وتقييم الالتزامات والتشريعات والتدابير الأخرى القائمة

[97] - https://assahraa.ma/web/2022/160836

التي اعتمدتها الدّول وغيرها من الجهات المكلّفة –مثل الأعمال التجارية– في مجال التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه، بهدف التأكّد من مراعاتها لمصالح الطفل الفضلى وحقوقه، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية الأجيال المقبلة.

2- ضمان إدماج حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في الأسرة والصحّة، والتغذية والتعليم، والمشاركة والمساواة بين الجنسين، والمياه والصّرف الصحّي، من بين أمور أخرى، في العمل المناخي.

3- تحليل سياسات المناخ وتعديلها للحدّ من الكوارث والطاقة، والأولويّات والبرامج، ومخصصّات الميزانية، من خلال منظور حقوق الطفل والإنصاف بين الأجيال، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفًا.

4- تقييم آثار الضرر المرتبط بالمناخ على الأطفال، مثل إنتاج الوقود الأحفوري واستهلاكه، وإزالة الغابات، وتغيّر استخدام الأراضي؛ من خلال القيام بالرّصد المناسب، وجمع معلومات مفصّلة عن تعرّض الأطفال لآثار التغيرات المناخية، فضلًا عن الآثار العابرة للحدود للأنشطة.

5- ضمان وصول الأطفال إلى المعلومات المتعلقة بتغيّر المناخ بما يتناسب مع قدراتهم المتنامية، وبالطّرق والأساليب التي يختارونها، كلغات الإشارة وطريقة "براي" وغيرهما.

6- دعم حق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم في صنع القرارات المتعلقة بالمناخ، وإدماجهم في تقييمات قابليّة التأثر بالكوارث والمناخ التي تجريها الحكومات وشركاء التنمية.

7- توفير سبل الانتصاف والجبر الفعّالة، وفي الوقت المناسب للأضرار المرتبطة بالمناخ، وتشجيع الأطفال على استخدامها.

8- إدماج قضايا تغيّر المناخ والبيئة المستدامة، والتكيّف مع تغيّر المناخ، والحدّ من مخاطر الكوارث، وتعزيز التماسك الاجتماعي في المناهج التّعليميّة؛ لضمان تمتع الأطفال بالحق في تنمية احترام البيئة الطبيعيّة على النحو المنصوص عليه في المادّة 29-1 (أهداف التعليم) من اتفاقية حقوق الطفل.

9- إلزام قطاع الأعمال التّجاريّة والشّركات ببذل العناية الواجبة لاحترام حقوق الطفل، وبتحديد ومنع وتخفيف أثر أنشطتها السّلبيّة على حقوق الطفل، ومطالبتها عند تقديم عطاءات للحصول على عقود من القطاع العام بالكشف عن الخطوات التي تتخذها؛ لضمان ألّا تؤثر أنشطتها تأثيرًا سلبيًّا على حقوق الطفل، بما في ذلك ما يتعلق بمساهمتها في الآثار الضارّة لتغيّر المناخ و/أو العمل المناخي.

10- جمع بيانات مفصّلة فيما يتعلّق بمخاطر المناخ وآثاره على الأطفال دون سن 5 سنوات، والأطفال دون سن 18 عامًا، والفتيان والفتيات، ومن خلال رصد التحدّيات التي يفرضها تغيّر المناخ على حقوق الطفل، يمكن إجراء البحوث والدّراسات لتوجيه السياسات التي تمس الحاجة إليها في هذا المجال.

11- إدماج تغيّر المناخ في آليّات الرّصد والإبلاغ الوطنيّة القائمة ذات الصّلة باتفاقية حقوق الطفل وغيرها من القوانين الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك آثاره على حقوق الطفل، والخطوات التي تتخذها لضمان ألّا يقوّض العمل المناخي حقوق الطفل.

12- إدماج حقوق الطفل في تقديم التقارير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، بما في ذلك من خلال البلاغات الوطنيّة وفي سياق التقييم العالمي.

13- دمج حقوق الطفل في الإبلاغ عن الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلّق بالهدف 13ب، من خلال عملية استعراض أهداف التنمية المستدامة.

14- اتخاذ خطوات إجرائيّة ومؤسّسية لزيادة القدرات الداخلية والوعي والتعاون بين خبراء المناخ وحقوق الإنسان/الطفل على الصّعيدين الوطني والدّولي، مثل تلك التي تتوخاها الحكومات الموقِّعة على تعهّد جنيف لحقوق الإنسان في العمل المناخي.

المصادر:

- اتّفاقيّة حقوق الطّفل، 1989.
- العهد الدّولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التّمييز ضد المرأة، 1979.
- اتّفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006.
- اتّفاقيّة الأمم المتّحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، 1992.
- بروتوكول كيوتو، 1997.
- اتّفاقيّة باريس للمناخ، 2015.

المراجع:

الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

- تقرير اليونيسف "أزمة المناخ، أزمة في حقوق الطّفل" – الإصدار المختصر. 2021.
- تقرير خطِّي مقدَّم من اليونيسيف إلى الدراسة التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تغير المناخ والتمتع الكامل والفعال بحقوق الطفل– 6 كانون الثاني/يناير 2016.
- تقرير خطي قدمته اليونيسف إلى لجنة حقوق الطفل بمناسبة يوم المناقشة العامة لعام 2016.

اللجنة المعنية بحقوق الطّفل:

- التعليق العام رقم (15) لسنة 2013 بشأن حق الطّفل في التمتع بأعلى مستوى صحّي.
- مشروع التعليق العام رقم (26) بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ.

المفوّضية السّامية لحقوق الإنسان:

- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان – التعليق العام رقم (36) لسنة 2018 بشأن الحقّ في الحياة – الفقرة 62.
- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
  - التعليق العام رقم 15 لسنة 2002 – الفقرة 2.
  - التعليق العام رقم 14 – مصدر سابق – (الفقرة 1 من المادة 12).
  - التعليق العام رقم 4 لسنة 1994 بشأن الحق في السكن اللائق.
- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السّامية لحقوق الإنسان – دراسة تحليلية تتناول تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق تغير المناخ – تموز/يوليو 2020.
- اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – التّعليق العام رقم 37 لسنة 2018 بشأن الأبعاد الجنسانيّة للحدّ من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ.
- المفوّضيّة السّامية لحقوق الإنسان – صحيفة الوقائع رقم 38 – 2022.

منظمة الصحّة العالمية:

- تقرير "لا تلوث مستقبلي! تأثير البيئة على صحة الأطفال "– (2017).

- نشرة إخبارية – تكلفة البيئة الملوثة: وفاة 1.7 مليون طفل سنويًّا حسب تقديرات المنظمة.

اليونيسكو:

- تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2020: المياه وتغير المناخ (باريس – 2020) (تقرير مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للمياه).

الأمين العام للأمم المتحدة والمقرّرون الخاصّون:

- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، منشور الأمم المتحدة .2.E /CN.4/1998/53/Add
- تقرير ممثل الأمين العام المَعْني بحقوق الإنسان للمشردين داخليًّا 214Al64l، صدر عام 2009.
- التشرد الداخلي ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان– تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الاشخاص المشردين داخليًّا.40/41/A/HRC الصادر بتاريخ 17 أبريل 2019.
- موجز حلقة النقاش التي تناولت حقوق الإنسان للمشردين داخليًّا، تخليدًا للذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، 26/40/A/HRC، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2018.
- مركز رصد النزوح الداخلي، التقديرات العالمية، 2016.

الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ:

- التقارير الأربعة
- Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, ((3(.and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects, p. 232

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009 – البيئة والضّغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية".

منظّمات:

غرين بيس الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا

- العمران ليس حياديًّا: حول العلاقة بين العمران والعدالة الاجتماعية والبيئة في المنطقة العربية (دراسة).
- منطقة في خطر: العدالة بين الأبعاد البيئيّة والاقتصاديّة (دراسة).
- العدالة الاجتماعية والمناخية في السيّاق العمراني (دراسة).

- من أجل السّيادة الغذائيّة في مواجهة نهب الموارد وتدمير البيئة (دراسة).
- من أجل مقاربات متنوّعة للمنطقة العربية (خلاصات).

منصّة العدالة الاجتماعية:

- البحث عن العدالة المناخية في الاتفاقيات الدولية، تعليق وجيز على وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًّا لمصر، الجزء الأوّل.

دوريات:

- مجلّة "بدايات" العدد 30.

مواقع:

https://news.un.org
https://www.alarabiya.net
https://www.aa.com.tr
https://www.bbc.com
https://blogs.worldbank.org
https://www.greenpeace.org
https://news.un.org
https://assahraa.ma
https://ar.wikipedia.org
https://al-ain.com
http://www.alecso.org
http://www.ohchr.org
https://www.aljazeera.net
http://www.aoad.org
https://www.unicef.org
https://www.washingtoninstitute.org
https://www.ahewar.org
https://blogs.worldbank.org
https://www.ahewar.org
https://bit.ly/38NHRm7
https://www.hrw.org
https://news.un.org
http://www.internal-displacement.org
https://www.dw.com
https://www.amnesty.org
https://assahraa.ma